جمهورية العراق
رئاسة مجلس الوزراء
الهيئة الوطنية للاستثمار

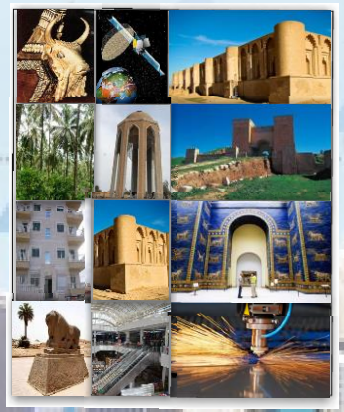

دليل المستثمر في العراق ٢٠١٩

جمهورية العراق

رئاسة مجلس الوزراء

الهيئة الوطنية للاستثمار

دليل المستثمر في العراق ٢٠١٩

عزيزي المستثمر:

تختلف فرص الاستثمار الموجودة في عراق اليوم من حيث النوع والحجم والنطاق والقطاع والغرض والهيكل .. وسيجد المستثمرون المجال مفتوحا لإنشاء او تشغيل او تطوير المشاريع التي يرغبون بها والتي ستلبي احتياجات سكان العراق المتنوعة والمتزايدة.

إن موقع العراق في مركز طرق التجارة العالمية يمنحه ميزة مهمة ممزوجة بتنوع فريد في الموارد الطبيعية التي تساعد على توفير مستوى لائق للحياة، هذه الميزة تخلق العديد من الفرص للمستثمرين والمجهزين والناقلين والمطورين والمنتجين والمصنعين والممولين، الذين سيجدون العديد من الوسائل التي ستساعدهم على بناء علاقات وإقامة مشاريع جديدة وتطوير أسواق وروابط عمل مفيدة بشكل متبادل.

في هذه الوثيقة نقدم نظرة عامة مفصلة عن العراق والعديد من المؤشرات الاقتصادية والقوانين التي تفيد المستثمر وكيفية الاستثمار في العراق والامتيازات التي يحصل عليها المستثمر ، وأننا إذ نضع تحت أيديكم هذه الوثيقة يسرنا الاطلاع على آرائكم ومقترحاتكم ويسعدنا أن نعمل سوية في إيجاد طرق بناءة ومثمرة لاستقطاب المستثمرين الذين يرغبون بالمساهمة الإيجابية في الازدهار الاقتصادي للعراق و شعبه

مع خالص تقديري..

د. سامي رؤوف الاعرجي

رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار

المقـــــدمة

العراق .. فرص واعدة للاستثمار

يتسم العراق بوجود مقومات داعمة لعملية استقطاب رؤوس الاموال والاستثمارات الى الداخل وذلك تبعاً لتوافر الموارد الطبيعية كالنفط والغاز والموارد البشرية والاراضي بمختلف استخداماتها فضلاً عن كبر حجم السوق العراقي والموقع الجغرافي مما يتيح فرصاً للانتاج والتصدير والاستيراد وكل ماتقدم يتمثل بوجود عناصر جذب متنوعة تعكس تعدد وتنوع الفرص الاستثمارية لمختلف القطاعات الاقتصادية.

وازاء ماشهده العراق من تحول في فلسفته الاقتصادية فان الاهداف والاسباب الموجبة الواردة في قانون الاستثمار (رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل) قد اسهمت في تشجيع الاستثمار من حيث انها ركزت على ضرورة جلب الخبرات التقنية والعلمية ودعم عملية تأسيس مشاريع الاستثمار في العراق وتوسيعها وتطويرها على مختلف الاصعدة ومنح الامتيازات والاعفاءات لهذه المشاريع .

تم تشريع قوانين للأستثمار لغرض جذب و تشجيع الاستثمارات الاجنبية داخل العراق وبما يتلائم مع الاهداف المطلوبة واصبح بالامكان الحصول على ضمانات مختلفة.

ادعوكم للنظر الى العراق على انه من الاماكن المهمة التي يتوفر فيها هذا الحجم من فرص الاستثمار في مجالات جديدة اذ ليس هناك اي قطاع في العراق لا توجد فيه حاجة ماسة للاستثمار ، فكروا في الامكانيات الكبيرة واسواق الدول المجاورة، والاهم من ذلك فكروا في الرغبة الحقيقية لدينا لاستقبالكم في العراق ورغبتنا في العمل معاً لتخطي اية عقبات.

د. سامي الاعرجي

سيتمتع أي مشروع استثماري مؤهل بالمزايا والضمانات التالية :

- الإعفاء من الضرائب والرسوم لمدة ١٠ سنوات من تأريخ بدء التشغيل التجاري لكل مرحلة من مراحل انشاء المشروع .
- زيادة سنوات الإعفاء من الضرائب والرسوم مع زيادة نسبة مشاركة المستثمر العراقي لتصل الى ١٥ سنة اذا كانت نسبة شراكة المستثمر العراقي اكثر من ٥٠%.
- توظيف عمال أجانب جنبا" الى جنب مع العمالة المحلية.
- بحسب التعديل الجديد للقانون يتم اعفاء الموجودات المستوردة لغرض المشروع الاستثماري من الضرائب والرسوم الكمركية على ان يتم ادخالها الى العراق خلال مراحل انشاء المشروع وقبل البدء بالتشغيل التجاري في كل مرحلة من مراحله وفق التصميم الاساسي للمشروع والمدة الزمنية لتنفيذه حيث أن القانون سابقا قد أعفى الموجودات المستوردة لمدة ثلاث سنوات وأعتبارا من تاريخ منح اجازة الاستثمار وكان ذلك يشكل عقبة أمام المستثمرين حيث تم معالجة ذلك في التعديل الجديد.

  كما تضمن التعديل اعفاء المشروع الاستثماري السكني من رسوم الافراز ورسوم التسجيل العقاري وبضمنها رسوم انتقال الوحدات السكنية للمواطنين .

  كما تضمن اعفاء المواد الاولية المستوردة لاغراض التشغيل التجاري من الضرائب والرسوم الكمركية والداخلة في تصنيع مواد البطاقة التموينية والادوية والانشائية شرط ان تكون صديقة للبيئة .

  كما تضمن أعفاء المواد الاولية المستوردة لغرض التشغيل التجاري للمشروع من الضرائب والرسوم الكمركية وفقا لنسبة مساهمة المواد المحلية في تصنيع المنتج وهذا يشكل دعما مهماً للمنتجات المحلية.
- ضمان عدم مصادرة او تأميم المشروع الاستثماري باستثناء مايتم بامر قضائي بات. .
- يتمتع المستثمر الأجنبي بمزايا أضافية وفقا لاتفاقيات دولية ثنائية بين العراق ودولته او اتفاقيات دولية متعددة الأطراف التي قد انضم العراق اليها.

وللمزيد من المعلومات أو لترتيب زيارة الى العراق يرجى الاتصال بالهيئة الوطنية للاستثمار عبر أحد العناوين أدناه:

الهيئة الوطنية للاستثمار	info@investpromo.gov.iq

الدوائر والاقسام	البريد الالكترونى
دائـرة النـافذة الواحدة	oss@ investpromo.gov.iq
الدائـرة الاقتصـادية	economic@ investpromo.gov.iq
الدائرة الادارية والمالية	Admin-dg@investpromo.gov.iq
الـدائرة القـانونية	legal@ investpromo.gov.iq
دائرة العلاقات والترويج والاعلام	prd@ investpromo.gov.iq promotion@ investpromo.gov.iq media@ investpromo.gov.iq
قسم تنسيق المحافظات	cwp@investpromo.gov.iq
القسم الفنى	projects@investpromo.gov.iq
قسم تكنولوجيا المعلومات	info@investpromo.gov.iq

المواقع الالكترونية لهيئات الاستثمار في المحافظات

هيئة استثمار اقليم كردستان	http://www.kurdistaninvestment.org

الهيئة	الموقع الالكتروني
هيئة استثمار محافظة بغداد	www.baghdadic.gov.iq
هيئة استثمار محافظة ديالى	http://investdiyala.com
هيئة استثمار محافظة صلاح الدين	http://investsalahaddin.org
هيئة استثمار محافظة كركوك	http://www.investkirkuk.com
هيئة استثمار محافظة نينوى	http://www.mosulinvestment.org
هيئة استثمار محافظة الانبار	http://www.anbarinvest.net
هيئة استثمار محافظة واسط	http://www.wasitic.gov.iq
هيئة استثمار محافظة كربلاء المقدسة	http://www.krinves.com
هيئة استثمار محافظة بابل	http://www.bic.gov.iq
هيئة استثمار محافظة النجف الاشرف	http://www.investnajaf.net
هيئة استثمار محافظة ذي قار	http://www.thiqarinvest.gov.iq
هيئة استثمار محافظة ميسان	http://www.miciq.com
هيئة استثمار محافظة المثنى	http://www.miciraq.org
هيئة استثمار محافظة الديوانية	http://investdiw.gov.iq
هيئة استثمار محافظة البصرة	http://www.investbasrah.com

مؤشرات الاقتصاد العراقي

أظهر الاقتصاد العراقي خلال الاعوام (٢٠١٨-٢٠١٩) أداء جيد في اغلب مؤشراته الاقتصادية ويأتي ذلك من قوة الاقتصاد العراقي الذي يتنوع من حيث مصادره الطبيعية والبشرية والمكانية فضلا عن بنيته القطاعية الاقتصادية وبما يمثل بيئة اقتصادية جاذبة للاستثمار ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال المؤشرات الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التالية:

القطاع النفطي

- يلعب النفط دوراً محورياً في تنمية الاقتصاد العراقي من حيث انه يسهم في توليد الناتج المحلي الاجمالي بما لا يقل (٥٦) عن بالاسعار الثابتة لعام ٢٠١٨(حسب التقديرات الخاصة بالخطة الخمسية ٢٠١٨-٢٠٢٢) ، وكذلك ما يزيد عن ٩٠% من العائدات المالية.
- قطاع النفط الخام وحسب التقديرات التي تشير الى ان انتاج النفط الخام خلال عام ٢٠١٨ سجل معدله اليومي (٤،٤٠١) مليون/ برميل/ يومياً أما عام/٢٠١٧ حيث بلغ (٤،٤٦٩) مليون/ برميل/ يوم .
- أما احتياطات الغاز المثبتة فقد بلغت (١٣٢،٩) تريليون قدم مكعب
- يمتلك العراق امكانيات وخبرات تنافسية في مجال الصناعات المرتبطة بالكبريت الى جانب الانتاج الواسع للاسمدة النتروجينية والفوسفات .
- المعدل اليومي لصادرات النفط لعام ٢٠١٨بلغ (٣،٨٣٦) مليون/ برميل / يوم
- المعدل اليومي لصادرات النفط لعام ٢٠١٧بلغ (٣،٨٠٢) مليون/ برميل / يوم
- احتياط النفط المثبتة (١٤٦،٩) مليون / برميل

جدول رقم (١)
يبين بعض المؤشرات لقطاع النفط لسنة ٢٠١٧

الاحتياطات النفطية المثبتة ٢٠١٨/١/١	**١٤٦،٩مليار/ برميل**
احتياطات الغاز المثبتة٢٠١٨/١/١	١٣٢،٩ ترليون قدم مكعب قياسي
المعدل اليومي من انتاج النفط ٢٠١٧	٤،٤٦٩ مليون برميل / يوم
المعدل اليومي من انتاج النفط ٢٠١٨	٤،٤٠١ مليون برميل / يوم
المعدل اليومي لصادرات العراق من النفط ٢٠١٧	مليون برميل / يوم,٣ ٨٠٢
المعدل اليومي لصادرات العراق من النفط ٢٠١٨	٣،٨٣٦ مليون برميل / يوم
طاقة النفط الخام المستهدفة ٢٠١٩	٥،٠٠٠ الف / برميل
طاقة النفط الخام المستهدفة ٢٠٢٠	٥،٥٠٠ الف / برميل

المصدر : وزارة النفط / دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة بموجب الكتاب المرقم ٩٦١ في ٢٠١٩/١/٩

موشرات النقد الاجنبي

سجلت الموجودات الاجنبية لدى البنوك التجارية والبنك المركزي ارتفاعات ملحوظة في اقيامها للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤) اذ ارتفعت من (٦٨,٠٨٤,٩٦٧) مليون دينار في عام ٢٠٠٨ الى (٩٧,٤٩٢,٥١٠) مليون دينار عام ٢٠١٢ الى (١١٢,٧٨٧,٨٢٩) مليون دينار لعام ٢٠١٣ في حين ان المطلوبات الاجنبية لعام ٢٠١١ قدرت بـ (٣,٩٣٤,٥٠٧) مليون دينار اما خلال عام ٢٠١٣ قدرت (٣,٦٧٩,٤١٦) مليون دينار اما الموجودات الاجنبية فقد بلغت خلال عام عام ٢٠١٣ مايقارب (١١٢,٧٨٧,٨٢٩) مليون دينار اما خلال عام ٢٠١٤ فقد بلغت مجموع المطلوبات الاجنبية (٣,٤٨٥,١٨٥) مليون دينار اما مجموع الموجودات الاجنبية فقد بلغت (١٠٤,٦٨٧,٠٤٨) مليون دينار عراقي مما يعكس رصانة الموجودات الاجنبية لدى الجهاز المصرفي والسلطة النقدية .

والجدول ادناه يوضح واقع المطلوبات والموجودات الاجنبية للمدة (٢٠٠٨ - ٢٠١٤) بملايين (الدينار العراقي) .

جدول رقم (٢) -

يبين الموجودات والمطلوبات الاجنبية

للمدة (٢٠٠٨-٢٠١٤)

مليون دينار عراقي

السنة	مجموع المطلوبات الاجنبية	مجموع الموجودات الاجنبية
٢٠٠٨	٢,٠٤٣,٩٤٦	٦٨,٠٨٤,٩٦٧
٢٠٠٩	٥,٧٦٧,٨٢٩	٦٧,٩١٠,٧٧٠
٢٠١٠	٣,٨٠٦,٦٧٩	٧١,٩٢٢,٦٢٦
٢٠١١	٣,٩٣٤,٥٠٧	٨٢,٩٨٠,٢٦١
٢٠١٢	٣,٦٠٨,٧٥٠	٩٧,٤٩٢,٥١٠
٢٠١٣	٣,٦٧٩,٤١٦	١١٢,٧٨٧,٨٢٩
٢٠١٤	٣,٤٨٥,١٨٥	١٠٤,٦٨٧,٠٤٨

- **المصدر : البنك المركزي العراقي – النشرة الاحصائية السنوية ٢٠١٥**

مخطط رقم (١) يبين الموجودات والمطلوبات الاجنبية للمدة (٢٠٠٨- ٢٠١٤)

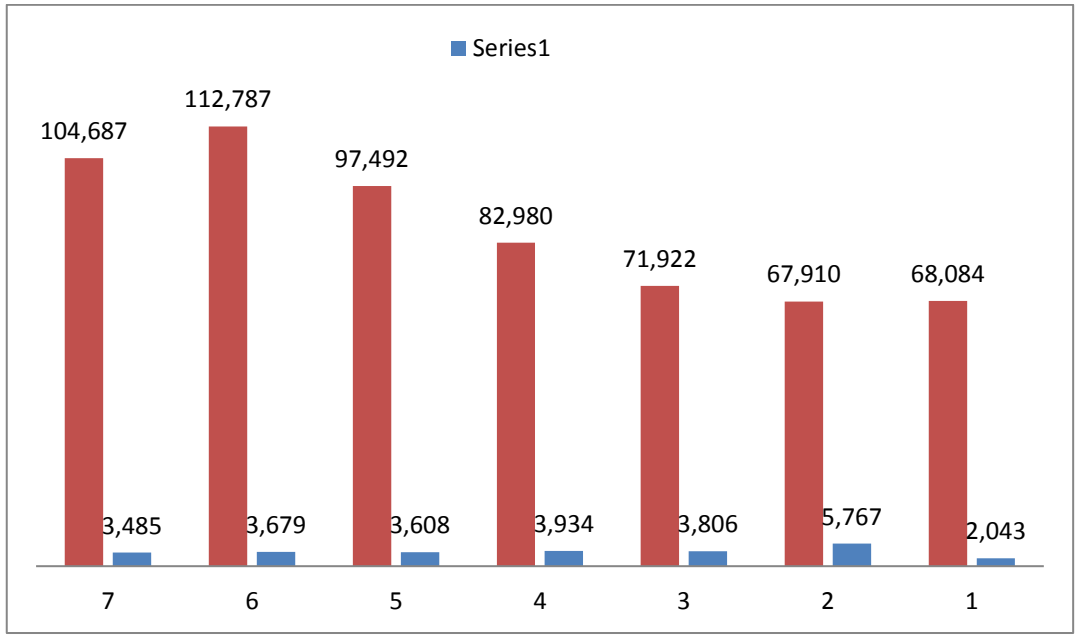

الايرادات المالية المتوقعة للخطة

أولاً: الايرادات النفطية

اتفقت معظم التقديرات ذات الصلة بأن معدل سعر النفط في الاسواق العالمية سوف لن يتجاوز عتبة الـ(٦٠) دولار للبرميل الواحد في افضل الاحوال. كما إنه لن ينخفض عن (٤٠) دولار للبرميل خلال السنوات الخمس القادمة. كما ان لوزارة النفط العراقية خططها الخاصة بالانتاج والتصدير للسنوات القادمة وكما مبين أدناه:

جدول (٣)

الانتاج والتصدير المتوقعة لسنوات الخطة ٢٠١٨ – ٢٠٢٢					
المفردات	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
إنتاج النفط (مليون برميل / يوم)	٤,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٨	٤,٨
تصدير النفط (مليون برميل / يوم)	٣,٩	٣,٩	٣,٩	٤,٠	٤,٠

المصدر : حسب ماجاء في خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢ الصادرة من وزارة التخطيط

ومع افتراض استمرار اعتماد سعر صرف الدولار والمحدد من قبل البنك المركزي العراقي عند ١١٨٢ دينار للدولار الواحد فقد تراوحت تقديرات الايرادات النفطية المتوقعة سنوياً بين ٧٤ تريليون دينار وبين ١٠٣,٥ تريليون دينار. وهذا ما يجعل اجمالي الايرادات النفطية المتوقعة للعراق للفترة ٢٠١٨ – ٢٠٢٢ تتراوح بين ٣٧٠ تريليون دينار بحسب تقديرات لجنة ستراتيجية الموازنة و٣٨١,٩ تريليون دينار بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي وحوالي ٤٢٥,٦ تريليون دينار بحسب الافتراضات المتفائلة لوزارة النفط العراقية، والجدول ادناه يبين تفاصيل ما تقدم:

جدول(٤)

الايرادات النفطية المتوقعة لسنوات الخطة ٢٠١٨ – ٢٠٢٢ (مليار دينار)						
المفردات	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	الاجمالي
بحسب إفتراضات صندوق النقد الدولي	٧٥٠٤٥	٧٤٥٣٧	٧٦٠٥٠	٧٧٢٣٢	٧٩٠٧٦	٣٨١٩٤٠
بحسب إفتراضات وزارة النفط العراقية	٧٥٧١٥,٩	٧٥٧١٥,٩	٧٥٧١٥,٩	٩٤٩١٤,٦	١٠٣٥٤٣,٢	٤٢٥٦٠٥,٥
بحسب إفتراضات لجنة إستراتيجية الموازنة	٧٤٠٣٣,٤	٧٤٠٣٣,٤	٧٤٠٣٣,٤	٧٤٠٣٣,٤	٧٤٠٣٣,٤	٣٧٠١٦٧

ثانياً: الايرادات غير النفطية

من غير المتوقع ان تحقيق الايرادات غير النفطية في العراق تطوراً ملموساً في ظل استمرار الواقع الاقتصادي الحالي المترتب على الازمة المالية وتراجع النشاط الاقتصادي وتوقف العديد من مشاريع التنمية سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص. الا ان الاجراءات الحكومية التصحيحية ذات الصلة المعززة للموازنة العامة والبحث عن ايرادات جديدة قد ساهمت في ترصين الحيز المالي المتاح للدولة والمتوقع ان يستمر اثرها للسنوات القادمة وكالاتي:

جدول (٥)

حجم الايرادات غير النفطية المتوقعة للسنوات ٢٠١٨ – ٢٠٢٢ (مليار دينار)					
المفردات	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
الضرائب المباشرة	٤٩٩٦,٢	٥١٤٦,١	٥٣٠٣,٤	٥٤٦٦,٥	٥٦٣٩,٨
الضرائب غير المباشرة	٢٢١٣,٧	٢٣١٣,١	٢٣٩٠,٧	٢٤٧١,٦	٢٥٥٥,٨
ايرادات اخرى	٥٧٩٩,٨	٦٠٣٨,٤	٦٢٦٢,٤	٦٤٩٢,٣	٦٧٢٨,٣
الاجمالي	١٣٠٠٩,٧	١٣٤٩٧,٦	١٣٩٥٦,٥	١٤٤٣٠,٤	١٤٩٢٣,٩

مما تقدم فأن اجمالي المتوقع تحقيقها خلال السنوات الخمس القادمة ٢٠١٨ – ٢٠٢٢ ستكون كما يلي:

جدول (٦)

إجمالي الايرادات المتوقع تحقيقها خلال السنوات الخمس القادمة ٢٠١٨ ـ ٢٠٢٢		
المفردات	تريليون دينار	%
الايرادات النفطية	٣٧٠,٢	٨٤,١
الايرادات غير النفطية	٦٩,٨	١٥,٩
الايراد الكلي المتوقع	٤٠٤,٠	١٠٠

التكوين الرأسمالي للقطاعين العام والخاص

إشارت البيانات المتوفرة لسنة القياس ٢٠١٥ الى ان مساهمة القطاع الخاص في التكوين الراسمالي بلغت بحدود ٣٤,٧% مقابل ٦٥,٣% للقطاع العام. وفي ظل التوجهات والسياسات الاقتصادية ذات الصلة تستهدف خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨ – ٢٠٢٢ تعزيز دور القطاع الخاص والعمل على تهيئة الفرص المناسبة للقيام بدوره الحقيقي في عملية التنمية لاسيما في ظل تراجع دور الدولة وتوقف العديد من المشاريع الحكومية بسبب الازمة المالية وانخفاض حجم الايرادات المالية المتاحة ، وبهذا الاتجاه تستهدف خطة التنمية الوصول بنسبة مساهمة القطاع الخاص من الاستثمارات في سنة الهدف ٢٠٢٢ الى حوالي ٣٨,٣% مقابل ٦١,٧% للقطاع العام وكما مبين في الجدول التالي.

جدول (٧)

مساهمة القطاعين العام والخاص بالتكوين الرأسمالي وبالأسعار الثابتة				
القطاع	سنة القياس ٢٠١٥		سنة الهدف ٢٠٢٢	
	القطاع العام %	القطاع الخاص%	القطاع العام %	القطاع الخاص %
الزراعي	٦٧,٦	٣٢,٤	٦٠,٠	٤٠,٠
النفط	١٠٠,٠	٠٠	٩٥,٠	٥,٠
التعدين	٦٦,٤	٣٣,٦	٦٦,٠	٣٤,٠
الصناعة التحويلية	٣٩,٥	٦٠,٥	٣٠,٠	٧٠,٠
الكهرباء والماء	٨٠,٨	١٩,٢	٧٥,٠	٢٥,٠
البناء والتشييد	٤٣,١	٥٦,٩	٤٠,٠	٦٠,٠
النقل والاتصالات	٩,٩	٩٠,١	٥,٠	٩٥,٠
التجارة	١٣,١	٨٦,٩	١٣,٠	٨٧,٠
المال والتأمين	٤,١	٩٥,٩	٤,٠	٩٦,٠
الخدمات	٨١,٨	١٨,٢	٧٠,٠	٣٠,٠
الكلي	٦٥,٣	٣٤,٧	٦١,٧	٣٨,٣

السياسة النقدية

ينبغي ان تتحكم السياسة النقدية في سعر الصرف ومعدل التضخم فالتقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي في المناخ الاستثماري مم يجعل من الصعوبة دراسة جدوى المشاريع وتعرضه للخسارة كذلك معدل التضخم له تأثير على سياسات التسعير وحجم الانتاج وبالتالي تأثير ذلك على تكاليف عوامل الانتاج فكلما كانت السياسة النقدية توسعية كلما كانت جاذبة للاستثمار واستمرت السياسة النقدية المطبقة من قبل البنك المركزي العراقي بالثبات مما ادى الى ثبات معدل التضخم والفائدة مما ينعكس ايجاب على مناخ الاستثمار في العراق .

سعر الصرف الاجنبي

جدول رقم (٨)

يبين معدل سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي

للمدة (٢٠٠٨-٢٠١٥)

(دينار عراقي)

السنة	سعر السوق	سعر المزاد
٢٠٠٨	١٢٠٣	١١٩٣
٢٠٠٩	١١٨٥	١١٧٠
٢٠١٠	١١٨٦	١١٧٠
٢٠١١	١١٩٦	١١٧٠
٢٠١٢	١٢٣٣	١١٦٦
٢٠١٣	١٢٣٢	١١٦٦
٢٠١٤	١٢١٤	١١٨٨
٢٠١٥	١٢٤٧	١١٨٧
٢٠١٦	١٢٤٠	١١٨٤
٢٠١٧	١٢٠٣	١١٨٢

- البنك المركزي / المجموعة الاحصائية السنوية

مخطط رقم (٢) يبين معدل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي

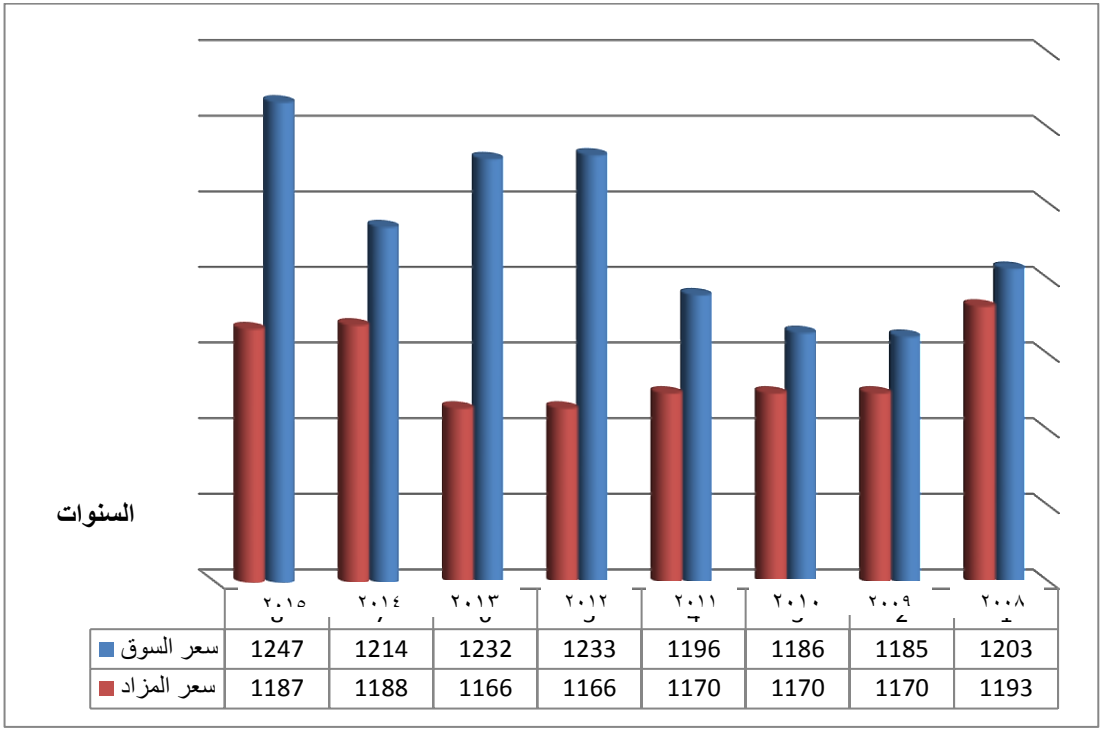

	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨
سعر السوق	1247	1214	1232	1233	1196	1186	1185	1203
سعر المزاد	1187	1188	1166	1166	1170	1170	1170	1193

- **معدلات اسعار الفائدة:** شهدت معدلات اسعار الفائدة خلال الاعوام ٢٠٠٥-٢٠١٥ ارتفاعاً ملحوظاً حيث بلغت ٢٣% مما ادى الى الحد من مجالات الاستثمار وإزاء ذلك عمدت السلطة النقدية الى خفض هذا المعدل الى نحو ٦% والى ٣،٥% خلال عام ٢٠١٤ أما في عام ٢٠١٥ فقد كان معدل اسعار الفائدة لحساب التوفير بالعملة العراقية ٣,٤ في المصارف الحكومية و٣,٩ في المصارف الاهلية وبما يدفع نحو التوسع في مجال الاستثمار ويجعل هذا الاجراء عنصرا محفزا للاقتراض المحلي للمستثمرين لتوسيع نشاطاتهم وتوجهاتهم في المجال الاقتصادي وبما يعزز من مسيرة التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي.

- **معدل التضخم•:** تجاوزت معدلات التضخم السنوية أكثر من ٣٠% عام ٢٠٠٧ الا انها انخفضت إلى ٢،٤% في عام ٢٠١٠ وعاودت ارتفاعها في عام ٢٠١١ لتبلغ ٥% اما خلال عام ٢٠١٢ فقد بلغ ٦% وكانت الزيادة تتركز في أسعار المواد الغذائية والسلع والايجارات التي رفعت من معدلات الرقم القياسي لاسعار المستهلك. أما في عام ٢٠١٤ بلغت نسبتها (٢،٢%) مقارنة بعام ٢٠١٣ وتركزت الزيادة في اسعار الملابس والسكن والصحة والتعليم. اما خلال عام/٢٠١٥ فقد بلغ معدل التضخم (١،٤٤%) وتركزت الزيادات في السكن والكهرباء والغاز والاتصالات والتعليم.

مخطط رقم (3) يبين نسبة مساهمة المجاميع السلعية في معدل التضخم 2014-2015

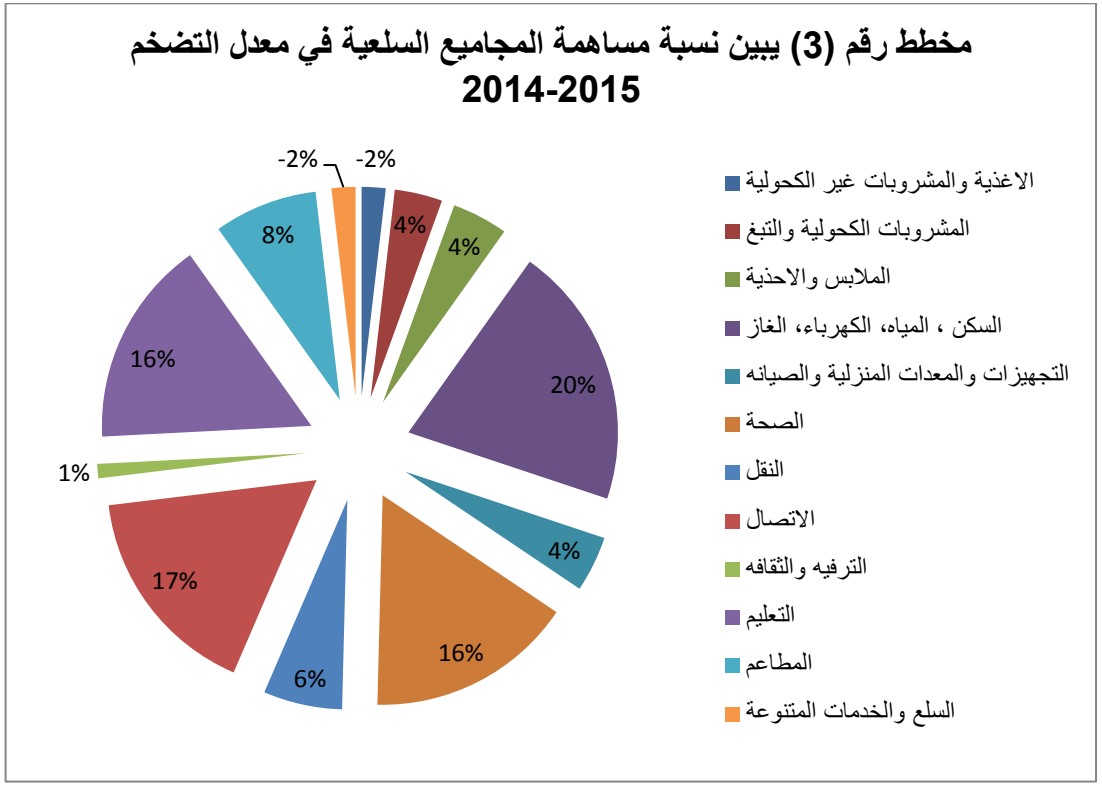

• وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للاحصاء

الاتجاهات الديموغرافية والازدهار الاقتصادي:

- قدر عدد سكان العراق بنحو (٣٨,٨) مليون نسمة (حسب مؤشرات الجهاز المركزي للاحصاء في وزارة التخطيط لعام ٢٠١٧) وبمعدل نمو سكاني ٣ ٪ سنوياً وطبقا لذلك فأن العراق يعد سوقا واعدا وكبيرا وداعما للاستثمار يعزز من ذلك الارتفاع الملحوظ في متوسط نصيب الفرد سنويا من الدخل القومي الذي قدر بنحو ٦٠٠٠ دولار امريكي والذي كان دافعاً لزيادة الطلب على مختلف السلع والبضائع والخدمات وبذلك ستنمو وتتنوع تركيبة وتوجهات النشاط الاستثماري في العراق.
- القطاعات الرئيسية (النفط والغاز، الكهرباء ، الاسكان والبنى التحتية، النقل، الصحة، الصناعة، الزراعة، الاتصالات، الخدمات، التربية والتعليم، السياحة)
- المنتجات الزراعية الرئيسية (الحنطة، الشعير، الرز، الخضروات، التمور، القطن)

الناتج المحلي الاجمالي

قيمة مجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل بلد ما خلال فترة زمنية محددة ويتكون الناتج المحلي والإجمالي من الانفاق الاستهلاكي الحكومي والخاص والتكوين الرأسمالي والتغيير في الخزين او الصادرات او الاستيرادات وبالتالي فأن GDP مؤشر مهم يعكس مدى استقرار الاقتصاد الكلي .

٣-٢ النمو الاقتصادي

تستهدف خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨ – ٢٠٢٢ تحقيق معدل نمو اقتصادي مناسب يتفق والمعدلات التي حققها الاقتصاد العراقي خلال الفترات الماضية مستنداً الى الامكانات المادية والبشرية التي يتمتع بها وخاصة مع ادامة الانتاج النفطي والقدرة على تحقيق صادرات نفطية ضامنة لاستدامة الايرادات المالية التي يمكن توظيفها في القطاعات الانتاجية والخدمية الاخرى ، تم وضع معدل نمو مستهدف لسنوات الخطة – ٢٠٢٢ ٢٠١٨ بحدود ٧% منه حوالي ٧,٥% معدل نمو القطاع النفطي و٦,١% معدل نمو لكافة الانشطة الاخرى غير النفطية (السلعية والتوزيعية والخدمية) وان كانت القناعة متوفرة بقدرة الاقتصاد العراقي على تحقيق معدلات نمو أعلى من ذلك ولكن مراعاة لظروف عدم استقرار اسعار النفط عالمياً من جهة وبقاء التهديدات الارهابية وعدم الاستقرار الامني من جهة اخرى وغيرها من العوامل التي تلقي بضلالها على المسيرة التنموية خلال السنوات القادمة.

اولاً: الانتاج المحلي الاجمالي

نعرض في ادناه جدول معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة المقدرة للسنوات ٢٠١٨ – ٢٠٢٢ والتي تم احتسابها وفق النموذج الذي تم تبنيه للخطة.

جدول (٩)

معدلات النمو المستهدفة في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة للسنوات ٢٠١٨ – ٢٠٢٢ (مليار دينار)							
القطاع	٢٠١٥ سنة القياس	معدل النمو المستهدف (%)	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
الزراعي	٣٧٠٧,٥	٨,٤	٤٧٢٢,٥	٥١١٩,٢	٥٥٤٩,٢	٦٠١٥,٣	٦٥٢٠,٦
النفط	١٠٠٩٢٩,٢	٧,٠	١٢٥٣٨٤,٠	١٣٤٧٨٧,٥	١٤٤٨٩٦,٩	١٥٥٧٦٤,٢	١٦٧٤٤٦,٥
التعدين	٣٣٠,٠	١,٠	٣٤٠,٠	٣٤٣,٤	٣٤٦,٨	٣٥٠,٣	٣٥٣,٨
الصناعة التحويلية	١٥٣٥,١	١٠,٥	٢٠٧١,٢	٢٢٨٨,٧	٢٥٢٩,٠	٢٧٩٤,٥	٣٠٨٨,٥
الكهرباء والماء	٢١٣٠,٧	٦,٠	٢٥٣٧,٧	٢٦٩٠,٠	٢٨٥١,٤	٣٠٢٢,٤	٣٢٠٣,٨
البناء والتشييد	١٣٧٦٨,٤	٦,٨	١٦٧٧٢,٥	١٧٩١٣,٠	١٩١٣١,١	٢٠٤٣٢,٠	٢١٨٢١,٤
النقل والاتصالات	١٤٣١٣,٩	٧,٠	١٧٥٣٥,١	١٨٧٦٢,٦	٢٠٠٧٦,٠	٢١٤٨١,٣	٢٢٩٨٥,٠
التجارة	١٤٨٧٢,٩	٨,٣	١٨٨٩٢,١	٢٠٤٦٠,٢	٢٢١٥٨,٤	٢٣٩٩٧,٥	٢٥٩٨٩,٣
المال والتأمين	١١٨١٥,١	٢,٦	١٢٧٦٠,٨	١٣٠٩٢,٦	١٣٤٣٣,٠	١٣٧٨٢,٣	١٤١٤٠,٦
الخدمات	١٩٧٧٧,٨	٤,٥	٢٢٥٦٩,٨	٢٣٥٨٥,٤	٢٤٦٤٦,٧	٢٥٧٥٥,٨	٢٦٩١٤,٩
الانشطة غير النفطية	٨١٤٠٢,٠	٦,١	٩٨٢٠١,٨	١٠٤٢٥٥,٣	١١٠٧٢١,٦	١١٧٦٣١,٥	١٢٥٠١٧,٣
الكلي $b	١٨٢٣٣١,٢	٧,٠	٢٢٣٥٨٥,٨ ١٨٩,٢	٢٣٩٠٤٢,٨ ٢٠٢,٢	٢٥٥٦١٨,٥ ٢١٦,٣	٢٧٣٣٩٥,٧ ٢٣١,٣	٢٩٢٤٦٣,٨ ٢٤٧,٤

يتضح ان الخطة تستهدف زيادة الناتج المحلي الاجمالي وبالاسعار الثابتة الى (٢٩٢,٥) تريليون دينار عام ٢٠٢٢ مقارنة بحوالي (١٨٢,٣) تريليون دينار عند العام ٢٠١٥ وبزيادة مطلقة قدرها (١١٠,٢) تريليون دينار وبمعدل نمو ٧%. ويأتي في مقدمة القطاعات المستهدفة هو قطاع الصناعة التحويلية ١٠,٥% والقطاع الزراعي ٨,٤% هذه المعدلات مشروطة بتوفر الاستثمارات اللازمة سواء من القطاع العام او من القطاع الخاص)

جدول (١٠)

الهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي مقارنة بسنة القياس			%
القطاع	٢٠١٥	٢٠١٨	٢٠٢٢
الزراعي	٢,٠	٢,١	٢,٢
النفط	٥٥,٤	٥٦,١	٥٧,٣
التعدين	٠,٢	٠,٢	٠,١
الصناعة التحويلية	٠,٨	٠,٩	١,١
الكهرباء والماء	١,٢	١,١	١,١
البناء والتشييد	٧,٦	٧,٥	٧,٥
النقل والاتصالات	٧,٨	٧,٨	٧,٩
التجارة	٨,٢	٨,٤	٨,٩
المال والتأمين	٦,٤	٥,٧	٤,٨
الخدمات	١٠,٧	١٠,١	٩,٢
الكلي	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ان تشوه الهيكل القطاعي للاقتصاد العراقي نتيجة سنوات عجاف من الحصار والحروب والازمات يحتاج الى سنوات طويلة من العمل المخطط والممنهج لاجل ازالة هذه التشوهات حيث تسعى خطة السنوات القادمة الى آلية لتصحيح هذا الاختلال من خلال العمل على اعادة الحياة للقطاعات الانتاجية والسلعية والبنى التحتية والخدمية والعمل على زيادة نسبة مساهمتها تدريجياً وهذا الامر تقع مسؤوليته على كلا القطاعين العام والخاص. ونبين في ادناه اتجاهات مساهمة الانشطة الاقتصادية عدا النفط في الناتج المحلي الاجمالي المقدر لسنوات الخطة.

جدول (١١)

مساهمة الأنشطة الاقتصادية عدا النفط في توليد الناتج المحلي الإجمالي ٢٠١٨ – ٢٠٢٢ (مليار دينار)										
	٢٠١٨		٢٠١٩		٢٠٢٠		٢٠٢١		٢٠٢٢	
الانشطة	الناتج	%	الناتج	%	الناتج	%	الناتج	%	الناتج	%
السلعية عدا النفط	٢٦٤٤٣,٩	١١,٨	٢٨٣٥٤,٣	١١,٩	٣٠٤٠٧,٥	١١,٩	٣٢٦١٤,٥	١١,٩	٣٤٩٨٧,٦	١١,٩
التوزيعية	٣٨٠٥٦,١	١٧,٠	٤٠٩٢٤,٨	١٧,١	٤٣٩٨٠,٧	١٧,٢	٤٧٢٧٠,٥	١٧,٣	٥٠٨١٢,٦	١٧,٤
الخدمية	٣٣٩٦٠,٤	١٥,٢	٣٤٩٧٦,٠	١٤,٦	٣٦٣٣٣,٤	١٤,٢	٣٧٧٤٦,٤	١٣,٨	٣٩٢١٧,٢	١٣,٤
اجمالي الناتج المحلي	٢٢٣٥٨٥,٨	٤٤,٠	٢٣٩٠٤٢,٨	٤٣,٦	٢٥٥٦١٨,٥	٤٣,٣	٢٧٣٣٩٥,٧	٣٤,٠	٢٩٢٤٦٣,٨	٤٢,٧

ثانياً: الاستثمار والنمو

قدرات الاستثمارات المطلوبة (سواء من القطاع العام او الخاص) لتحقيق معدل النمو المستهدف والبالغ ٧% بمبلغ اجمالي قدره (٢٢٠,٦) تريليون دينار بما يعادل (١٨٦,٧) مليار دولار طيلة سنوات الخطة (٢٠١٨ – ٢٠٢٢) منه مبلغ ١٣٢ تريليون دينار متوقع ان توفره الموازنة العامة للدولة كأستثمار حكومي والباقي بحدود ٨٨,٦ تريليون دينار يعبر عن استثمارات القطاع الخاص بكافة اشكاله وكما مبين ادناه:

جدول (١٢)

الايرادات والاستثمارات المقدرة للخطة ٢٠١٨ – ٢٠٢٢	تريليون دينار
أجمالي الايرادات المتوقعة	٤٤٠,٠
أجمالي الاستثمارات المطلوبة	٢٢٠,٦
الاستثمارات المقدرة في الموازنة العامة للدولة	١٣٢,٠
الاستثمارات المتوقعة من القطاع الخاص	٨٨,٦

- الاستثمار الحكومي

يبلغ حجم الاستثمار الحكومي المتوقع خلال سنوات الخطة حوالي ١٣٢ تريليون دينار بما يعادل ١١١,٧ مليار دولار وتشكل حوالي ٦٠% من اجمالي الاستثمارات المطلوبة والبالغة ٢٢٠,٦ تريليون دينار كما مبين في الجدول اعلاه.

- الاستثمار غير الحكومي (الخاص)

تتوقع الخطة ان يساهم القطاع الخاص بما قيمته ٨٨,٦ تريليون دينار بما يعادل ٧٥ مليار دولار خلال سنوات الخطة ٢٠١٨ – ٢٠٢٢ وهي تعبر عن استثمارات القطاع الخاص في العراق بمختلف اتجاهاته وانشطته وهو يشكل ما نسبته ٤٠% من اجمالي الاستثمارات المطلوبة لتحقيق معدل النمو المستهدف في الخطة.

- التوزيع القطاعي للاستثمارات المطلوبة

ولتحقيق معدلات النمو المستهدفة قطاعياً ندرج في ادناه جدولاً بالاستثمارات المقدرة والمطلوبة سنوياً لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية حيث يتضح ان قطاع النفط يستمر في الحصول علة نسبة عالية من الاستثمارات وبحدود ٣٨,٤% وبمبلغ اجمالي قدره حوالي ٨٤,٧ تريليون دينار للفترة ٢٠١٨ – ٢٠٢٢ ويأتي هذا متوافقاً مع حاجة هذا القطاع للاستثمارات الواسعة بأعتباره قطاعاً كثيف رأس المال ويحتاج الى تكنولوجيا متطورة وكذلك لمواجهة التزامات شركات النفط العالمية كما تستحوذ قطاعات البنى التحتية (الكهرباء والماء والبناء والتشييد والنقل والاتصالات) مجتمعة على حوالي نصف الاستثمارات المقدرة وبحدود ٤٩,٥% حيث قدرت حاجة قطاع الكهرباء والماء الى حوالي ٢٠,٢ تريليون دينار للسنوات الخمس القادمة ، في حين قدرت الاستثمارات المطلوبة لقطاع البناء والتشييد بحوالي ١٢,٢ تريليون دينار خلال سنوات الخطة اما الاستثمارات المطلوبة لقطاع النقل والاتصالات فقد قدرت بحدود ٣٩,٦ تريليون دينار وهو امر مطلوب لتلبية متطلبات اعادة البناء والاعمار في المناطق المتضررة اضافة الى تراجع واقع البنى التحتية في كافة انحاء البلاد مع الاشارة الى ان القطاع الخاص هو المساهم الاساس في هذا القطاع الحيوي حيث تصل نسبة مساهمته الى حوالي ٩٠%. اما قطاع الخدمات فهو بحاجة ايضاً الى استثمارات كبيرة خلال سنوات الخطة قدرت بحدود ٣٧,٢ تريليون دينار وبنسبة تصل الى ١٧% من اجمالي الاستثمارات المقدرة وذلك بأمل أعادة النشاط الى هذا القطاع الحيوي الذي يلامس حاجات المواطنين اليومية. اما القطاعات الانتاجية والسلعية (الزراعة والصناعة التحويلية) فقد جاءت حصتها معاً بحوالي ٥,٦% وهي نسبة منخفضة تعود الى ضعف القدرة الاستيعابية فيهما والتخلف التكنولوجي والمنافسة غير العادلة من السلع المستوردة وضعف تنفيذ الاجراءات والقرارات ذات الصلة.

جدول (١٣)

حجم الاستثمارات المقدرة لتحقيق معدلات النمو المستهدفة للقطاعات الاقتصادية للسنوات ٢٠٢٢ - ٢٠١٨						مليار دينار
القطاع	معدل النمو المستهدف (%)	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
الزراعي	٨,٤	١٢٨٠,٨	١٣٨٨,٤	١٥٠٥,٠	١٦٣١,٥	١٧٦٨,٥
النفط	٧,٥	١٤٥٧٩,٥	١٥٦٧٣,٠	١٦٨٤٨,٥	١٨١١٢,١	١٩٤٧٠,٥
التعدين	١,٠	٥,٦	٥,٧	٥,٧	٥,٨	٥,٨
الصناعات التحويلية	١٠,٥	٧٨٧,٢	٨٦٩,٩	٩٦١,٢	١٠٦٢,٢	١١٧٣,٧
الكهرباء والماء	٦,٠	٣٥٩١,١	٣٨٠٦,٥	٤٠٣٤,٩	٤٢٧٧,٠	٤٥٣٣,٧
البناء والتشييد	٦,٨	٢١٣٥,٨	٢٢٨١,١	٢٤٣٦,٢	٢٦٠١,٨	٢٧٧٨,٧
النقل والاتصالات	٧,٠	٦٨٨٣,٠	٧٣٦٢,٨	٧٨٨٠,٣	٨٤٣١,٩	٩٠٢٢,١
التجارة	٨,٣	١٤٤٧٩,٩	١٥٦٨,٠	١٦٩٨,٢	١٨٣٩,١	١٩٩١,٨
المال والتأمين	٢,٦	١٠٧٧,٩	١١٠٥,٩	١١٣٤,٧	١١٦٤,٢	١١٩٤,٥
الخدمات	٤,٥	٦٨٠٣,٣	٧١٠٩,٥	٧٤٢٩,٤	٧٧٦٣,٧	٨١١٣,١
الكلي $b	٧,٠	٣٨٥٩٢,٢ ٣٢,٦	٤١١٧٢,٨ ٣٤,٨	٤٣٩٣٤,٢ ٣٧,٢	٤٦٨٨٩,٤ ٣٩,٧	٥٠٠٥٢,٥ ٤٢,٣

جدول (١٤)

التوزيع النسبي للاستثمارات المطلوبة ٢٠١٨ – ٢٠٢٢		(%)
القطاع	الاستثمار (مليار دينار)	%
الزراعي	٧٥٧٤,٢	٣,٤
النفط	٨٤٦٨٣,٧	٣٨,٤
التعدين	٢٨,٦	٠,٠١
الصناعة التحويلية	٤٨٥٤,٣	٢,٢
الكهرباء والماء	٢٠٢٤٣,٣	٩,٢
البناء والتشييد	١٢٢٣٣,٦	٥,٥
النقل والاتصالات	٣٩٥٨٢,١	١٧,٩
التجارة	٨٥٤٥,١	٣,٩
المال والتأمين	٥٦٧٧,٢	٢,٦
الخدمات	٣٧٢١٩,٠	١٦,٩
الكلي	٢٢٠٦٤٠,٠	١٠٠

ثالثاً: متوسط نصيب الفرد

تستهدف الخطة تحقيق معدل نمو حقيقي عند ٧% للناتج المحلي الاجمالي مع معدل نمو سكاني قدره ٢,٥% فأن من المتوقع زيادة متوسط نصيب الفرد الحقيقي بنحو ٤,٥% فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي وبالاسعار الثابتة لعام ٢٠٠٧ حوالي ٤,٩ مليون دينار عام ٢٠١٥ وحوالي ٥,١ دينار لعام ٢٠١٦ حيث من المتوقع ان يصل متوسط نصيب الفرد الى حوالي ٦,٩ مليون دينار عند نهاية الخطة عام ٢٠٢٢.

جدول (١٥)

متوسط نصيب الفرد خلال سنوات الخطة			
السنة	ن م إجمالي المستهدف (مليار دينار)	حجم السكان المقدر (الف نسمة)	متوسط نصيب الفرد (الف دينار)
٢٠١٨	٢٢٣٥٨٥,٨	٣٨١٢٤,٢	٥٨٦٤,٧
٢٠١٩	٢٣٩٠٤٢,٨	٣٩١٢٧,٩	٦١٠٩,٣
٢٠٢٠	٢٥٥٦١٨,٥	٤٠١٥٠,٢	٦٣٦٦,٦
٢٠٢١	٢٧٣٣٩٥,٧	٤١١٩٠,٧	٦٦٣٧,٣
٢٠٢٢	٢٩٢٤٦٣,٨	٤٢٢٤٨,٩	٦٩٢٢,٤

تستهدف الخطة بذلك تحقيق تحسن ملموس في مستوى معيشة المواطن من خلال الحرص على تعزيز فرص عمل مناسبة الى جانب المحافظة على معدلات التضخم عند المستويات الدنيا من خلال تبني سياسات مالية ونقدية تحافظ على استقرار الاسعار وثبات الصرف الى جانب المحافظة قدر الامكان على دعم الفئات محدودة الدخل من خلال شبكات الضمان الاجتماعي واستمرار دعم البطاقة التموينية.

قطاع السكان وقوة العمل

- يتمتع العراق بالعديد من الثروات والموارد ومنها المورد البشري حيث ان العراق غني بالمورد البشري اذ يشهد العراق تحولا" ديمقراطيا" يتمثل بانخفاض معدلات النمو السكاني فالمجتمع الذي يتمتع بعمر متوسط اقل من (٢٠) سنة يعد مجتمعا" يافعا" فيما يعد المجتمع ذا العمر المتوسط اذا كان متوسط العمر يقع بين (٢٠-٢٩) سنة وإذا بلغ المتوسط (٣٠- ٣٩) سنة واكبر يعتبر مجتمعا"كهلا".
  وتشير التقديرات المتاحة الى ان متوسط العمر يجعل المجتمع العراقي مجتمعا"يافعا"ليصبح ما بعد عام ٢٠١٥ والسنوات القادمة مجتمعا"ذو عمر متوسط نتيجة زيادة نسبة السكان في عمر الشباب وبالتالي فأن العراق غني بالمورد البشري على نحو استثنائي فالسكان اغلبهم في سن العمل مما يجعله يملك قوة بشرية هائلة .
- حافظ معدل النمو السكاني على نسبة حققت استقرارا عند حدود ٣% سنويا وحسب الاحصاءات المتاحة حتى عام ٢٠١٧.
- انخفضت نسبة الفئة العمرية اقل من ١٥ سنة من ٤١ % عام ٢٠٠٩ الى ٤٠ % عام ٢٠١٢ ، في حين ازدادت نسبة الفئة العمرية ١٥-٦٤ سنة من ٥٦ % عام ٢٠٠٩ الى ٥٦,٩% عام ٢٠١٢ ، مما يعني تزايد القوة الدافعة في الاقتصاد.

- بلغت نسبة فئة الشباب ١٥-٢٤ سنة (وهي الفئة المعرفة دولياً) ٢٠% عام ٢٠٠٩ ارتفعت الى ٢٠,٢% عام ٢٠١٣ مما يتطلب سياسات تنموية هادفة لتحسين فرص العمل والتعلم للشباب .
- ارتفاع نسبة السكان في المناطق الحضرية لتبلغ ٦٩% من اجمالي السكان ، في حين لم تشكل النسبة المذكورة لسكان الريف سوى ٣١% حسب احصائية عام ٢٠١٧ .

جدول رقم (١٦)

يوضح عدد سكان العراق لعام ٢٠١٧

المحافظات	حضر			ريف			مجموع		
	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
نينوى	١١٧٩٦٦٠	١١٢٤٢٦٥	٢٣٠٣٩٢٥	٧٥٨٤١٣	٧٣١٦٤٤	١٤٩٠٠٥٧	١٩٣٨٠٧٣	١٨٥٥٩٠٩	٣٧٩٣٩٨٢
كركوك	٦٠٥٧٢٦	٥٩٩٩٥٢	١٢٠٥٦٧٨	٢١٤٦٠٨	٢٠٩٣٣٩	٤٢٣٩٤٧	٨٢٠٣٣٤	٨٠٩٢٩١	١٦٢٩٦٢٥
ديالى	٤١٠٩٦١	٤٠٧٢٥٤	٨١٨٢١٥	٤٢٧٥٧٩	٤١٤٢١٣	٨٤١٧٩٢	٨٣٨٥٤٠	٨٢١٤٦٧	١٦٦٠٠٠٧
الانبار	٤٦٣٢٥٨	٤٣٦٨٩٦	٩٠٠١٥٤	٤٥٩٦٩٩	٤٣٦٧٠٤	٨٩٦٤٠٣	٩٢٢٩٥٧	٨٧٣٦٠٠	١٧٩٦٥٥٧
بغداد	٣٦٨٦٦٩٤	٣٥٩٤٦٨٤	٧٢٨١٣٧٨	٥٣٤٢٥٢	٥٠٣٠٦٦	١٠٣٧٣١٨	٤٢٢٠٩٤٦	٤٠٩٧٧٥٠	٨٣١٨٦٩٦
بابل	٥٠٩٢٨٥	٥٠٣١٤٤	١٠١٢٤٢٩	٥٤٨٤٦٥	٥٣٢٥٢٢	١٠٨٠٩٨٧	١٠٥٧٧٥٠	١٠٣٥٦٦٦	٢٠٩٣٤١٦
كربلاء	٤١٨٥٠٥	٤١٢٤٠٨	٨٣٠٩١٣	٢٠٧٦٥٥	٢٠٢٧٠٥	٤١٠٣٦٠	٦٢٦١٦٠	٦١٥١١٣	١٢٤١٢٧٣
واسط	٤٢٦٥٣٠	٤١٨١١٠	٨٤٤٦٤٠	٢٨٠٩٦٠	٢٧٥٨٤٢	٥٥٦٨٠٢	٧٠٧٤٩٠	٦٩٣٩٥٢	١٤٠١٤٤٢
صلاح الدين	٣٦٧٩١٩	٣٦٢١٦٢	٧٣٠٠٨١	٤٤٨٣٣١	٤٣٧٥١٢	٨٨٥٨٤٣	٨١٦٢٥٠	٧٩٩٦٧٤	١٦١٥٩٢٤
النجف	٥٣٥٠٣٥	٥٣٧٦٦٤	١٠٧٢٦٩٩	٢١٧٢٧٥	٢١٠٥٤٨	٤٢٧٨٢٣	٧٥٢٣١٠	٧٤٨٢١٢	١٥٠٠٥٢٢
القادسية	٣٧٨٨٩٨	٣٧٣٦٦٥	٧٥٢٥٦٣	٢٨٢٢١٠	٢٧٦٩٢٦	٥٥٩١٣٦	٦٦١١٠٨	٦٥٠٥٩١	١٣١١٦٩٩
المثنى	١٩٠٥٥٩	١٨٤٧٥٠	٣٧٥٣٠٩	٢٢٣٩٣٠	٢٢٥٥٩٢	٤٤٩٥٢٢	٤١٤٤٨٩	٤١٠٣٤٢	٨٢٤٨٣١
ذي قار	٦٨٦٩٤٠	٦٨٣٣٢٩	١٣٧٠٢٦٩	٣٨٣٢٤٦	٣٧٨٦٣٤	٧٦١٨٨٠	١٠٧٠١٨٦	١٠٦١٩٦٣	٢١٣٢١٤٩
ميسان	٤١٩٨٣٦	٤١٩٢٦١	٨٣٩٠٩٧	١٤٥٥٨٥	١٥٠٢٨٦	٢٩٥٨٧١	٥٦٥٤٢١	٥٦٩٥٤٧	١١٣٤٩٦٨
البصرة	١٢١٥٢٤٥	١٢٠٠١٨٥	٢٤١٥٤٣٠	٢٧٧٨٥٣	٢٧٨٨٧٩	٥٥٦٧٣٢	١٤٩٣٠٩٨	١٤٧٩٠٦٤	٢٩٧٢١٦٢
أربيل	٧٩٨٩١٠	٧٨١٠٥٥	١٥٧٩٩٦٥	١٥٨٦٦١	١٥٨١٢٧	٣١٦٧٨٨	٩٥٧٥٧١	٩٣٩١٨٢	١٨٩٦٧٥٣
دهوك	٤٨٩١٧٤	٤٨٨٠٥٩	٩٧٧٢٣٣	١٧١٤٨٣	١٦٩٧٤٢	٣٤١٢٢٥	٦٦٠٦٥٧	٦٥٧٨٠١	١٣١٨٤٥٨
سليمانية	٩٣٦٣٩٩	٩٣٨٩٤٣	١٨٧٥٣٤٢	١٧٠١٧٧	١٦٦٥٨٠	٣٣٦٧٥٧	١١٠٦٥٧٦	١١٠٥٥٢٣	٢٢١٢٠٩٩
المجموع الكلي للعراق	١٣٧١٩٥٣٤	١٣٤٦٥٧٨٦	٢٧١٨٥٣٢٠	٥٩١٠٣٨٢	٥٧٥٨٨٦١	١١٦٦٩٢٤٣	١٩٦٢٩٩١٦	١٩٢٢٤٦٤٧	٣٨٨٥٤٥٦٣

المصدر:كتاب وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للاحصاء المرقم ٦٩٨ في ٢٠١٧/١/٢٢

بيئة الاستثمار

قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل

وفي مسعى من الحكومة لجذب الاستثمارات الخاصة الى العراق شرع قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ وتعديله ، هذا القانون تمت المصادقة عليه من قبل مجلس النواب في تشرين الاول ٢٠٠٦ واصبح ساريا في كانون الثاني ٢٠٠٧ في كافة القطاعات، عدا الاستثمارات في انتاج واستخراج النفط والغاز الطبيعي والاستثمارات في قطاعي المصارف والتامين، ويبلغ الحد الادنى لراس مال المشروع المشمول باحكام هذا القانون (٢٥٠٠٠٠) دولار امريكي (مائتان وخمسون الف دولار امريكي) او مايعادلها بالدينار العراقي.

حيث صدر قانون التعديل الاول لقانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ واهم ماتضمنه التعديل:

- السماح لغير العراقيين بتملك الاراضي لاغراض مشاريع الاسكان حصرا.
- شمول الشراكات الاستراتيجية مع الشركات العامة المملوكة ل لدولة بمزايا قانون الاستثمار.
- منح هيئات الاستثمار في المحافظات غير المنتظمة في اقليم الشخصية المعنوية لتمكينها من اداء مهامها بصورة اكثر فاعلية.
- جمع واحصاء الاراضي العائدة ملكيتها للدولة وحصرها تحت تصرف الهيئة الوطنية للاستثمار لغرض تخصيصها للمشاريع الاستثمارية.

كما صدر التعديل الثاني للقانون بموجب القانون رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٥ واهم ماتضمنه :

١- اضافة مفهوم المطور وهو كل شخص طبيعي او معنوي حاصل على اجازة الاستثمار في قطاعي بناء المدن السكنية والمناطق الاستثمارية او اي قطاع اخر تقترحه الهيئة بعدموافقة مجلس الوزراء ، اضافة مفهوم المطور الثانوي وهو كل شخص طبيعي او معنوي تنتقل اليه ملكية جزء من المشروع الاستثماري لغرض تطويره ضمن القطاعات المقترحة .

٢- اضافة عبارة القطاع المختلط للفقرة (ثانيا" مادة ٢) كون القطاع المختلط مذكور قبل تعديل القانون في المادة (٣٣) .

٣- تشجيع المستثمرين العراقيين والاجانب من خلال توفير قروض ميسرة لهم على ان يراعى انجاز المستثمر نسبة ٢٥% من المشروع وبضمان منشأت المشروع وتمنح قروض ميسرة للمشاريع السكنية وللمستفيد النهائي حيث كان القانون سابقا قد اقتصر على المستثمرين العراقيين فقط .

٤- اجاز التعديل الجديد للقانون تمليك المستثمر العراقي او الاجنبي الاراضي المخصصة للمشاريع السكنية والعائدة للدولة والقطاع العام ببدل اذا كانت ضمن التصميم الاساس وبدون بدل اذا كانت خارج التصميم الاساس.

٥- تمليك المستثمر العراقي الاراضي المخصصة للمشاريع الصناعية والعائدة للدولة والقطاع العام ويجوز عقد شراكة مع المستثمر الاجنبي في التمويل او الادارة.
٦- اقامة مشاريع استثمارية صناعية ومخازن خاصة بالقطاع الزراعي على الارض الزراعية والعقود الزراعية داخل وخارج التصميم الاساس.
٧- الاستثمار في المشاريع المتوقفة في كافة القطاعات ذات الطابع الاستراتيجي والاتحادي لغرض تاهيلها وتنفيذها .
٨- الزم التعديل الجديد الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة وبلديات المحافظات بتوفير العقارات الصالحة لاقامة المشاريع الاستثمارية عليها وفي حالة عدم التزام تلك الجهات فلمجلس الوزراء نقل ملكية الاراضي للهيئة الوطنية للاستثمار وبدون بدل وتتولى الهيئة تخصيص المشاريع الاستثمارية .
٩- استثنى التعديل الجديد الاراضي والعقارات التي تخصص لغرض اقامة مشاريع استثمارية عليها من احكام القوانين والقرارات المدرجة ادناه لما تشكله من عقبات امام الاستثمار.
أ- قانون بيع وايجار اموال الدولة رقم ٢١ لسنة ٢٠١٣
ب- قانو ن ايجار اراضي الاصلاح الزراعي رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٣ وقانون اعادة تنظيم الملكية الزراعية رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٧ وقانون تاجير الاراضي الزراعية المستصلحة رقم ٧٩ لسنة ١٩٨٥
ج- قانون الاستثمار الصناعي رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨ بشأن احتفاظ المستثمر بقطعة الارض المخصصة له بموجب احكامه.
د- الفقرة (ثانيا) من القرار رقم ٨٥٠ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقرار ٩٤٠ لسنة ١٩٨٧
هـ- قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل المرقمة ٥٨١ لسنة ١٩٨١ و ١١٨٧ لسنة ١٩٨٢ و٢٢٢ لسنة ١٩٧٧ و ١٦٥ لسنة ١٩٩٤.

١٠- منح التعديل الجديد اعفاءات من الضرائب والرسوم للمشاريع الحاصلة على اجازة استثمار لمدة (١٠) عشر سنوات اعتبارا من تاريخ بدء التشغيل التجاري لكل مرحلة من مراحله ولايشمل ذلك الاعفاء من الرسوم الكمركية كما اجاز اعفاء الموجودات المستوردة لغرض المشروع الاستثماري من الضرائب والرسوم الكمركية على ان يتم ادخالها الى العراق خلال مراحل انشاء المشروع وقبل البدء بالتشغيل التجاري في كل مرحلة من مراحله وفق التصميم الاساسي للمشروع والمدة الزمنية لتنفيذه حيث ان القانون سابقا اعفى الموجودات المستوردة لمدة ثلاث سنوات واعتبارا من تاريخ منح اجازة الاستثمار وكان ذلك يشكل عقبة امام المستثمرين حيث تم معالجة ذلك في التعديل الجديد.
كما تضمن اعفاء المشروع الاستثماري السكني من رسوم الافراز ورسوم التسجيل العقاري وبضمنها رسوم انتقال الوحدات السكنية للمواطنين.

تضمن التعديل ايضا اعفاء المواد الاولية المستوردة لاغراض التشغيل التجاري من الضرائب والرسوم الكمركية والداخلة في تصنيع مواد البطاقة التموينية والادوية والانشائية شرط ان تكون صديقة للبيئة.

كما وتضمن اعفاء المواد الاولية المستوردة لغرض التشغيل التجاري للمشروع من الضرائب والرسوم الكمركية وفقا لنسبة مساهمة المواد المحلية في تصنيع المنتج وهذا يشكل دعما للمنتجات المحلية.

١١- تضمن التعديل اعطاء صلاحيات واسعة للنافذة الواحدة بتقديم التوصيات المناسبة الى رئيس الهيئة لمنح الاجازة الاستثمارية.
١٢- منح المستثمر بعد حصوله على الاجازة الاستثمارية هوية خاصة بالمستثمرين يتمتع بموجبها بالامتيازات.
١٣- تضمن التعديل اضافة نص يتضمن التظلم من قرار سحب اجازة الاستثمار.
١٤- تشمل مشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص باحكام هذا القانون.

أهم المزايا والضمانات في قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل:

•المستثمرون الاجانب يحق لهم اعادة راس المال الذي جلب الى العراق، وكذلك اية ارباح مكتسبة وفقا لتعليمات البنك المركزي العراقي
بعد دفع كافة الضرائب والديون المستحقة للحكومة العراقية وكافة السلطات الاخرى.
•اخراج راس المال المستثمر وعوائده.
•حق التامين على المشروع الاستثماري لدى اي شركة تامين عراقية او اجنبية.
•فتح حسابات بالعملة العراقية والاجنبية لدى المصارف العراقية وغير العراقية.
•منح المستثمر الاجنبي والعاملين في المشاريع الاستثمارية من غير العراقيين حق الاقامة في العراق وتسهيل دخولهم وخروجهم.
وتكوين المحافظ الاستثمارية
• السماح للمستثمرين الاجانب بالتداول في الاسهم والسندات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية الاستثمارية.
•منح مشاريع الفنادق والمؤسسات السياحية والمستشفيات والمؤسسات الصحية والمؤسسات التربوية والتعليمية اعفاءات اضافية من رسوم استيراد الاثاث واللوازم لاغراض التحديث والتجديد مرة كل اربع سنوات على الاقل.
•يسمح للمستثمرين باستئجار الاراضي اللازمة لاقامة المشروع لمدة تصل الى ٥٠ سنة قابلة للتجديد.
•كافة المشاريع المرخصة تكون محمية من اي نوع من المصادرة او التاميم لاي جزء من المشروع مالم يكن هناك حكم بات صادر قانونيا ضد المشروع.
•غير العراقيين العاملين في مشاريع الاستثمار يمكنهم تحويل رواتبهم وتعويضاتهم الى خارج العراق بعد دفع كافة الضرائب والديون المستحقة لحكومة العراق وكافة السلطات الاخرى.
•اي تعديل لهذا القانون سوف لا يكون له اثر رجعي على الضمانات والاعفاءات المذكورة اعلاه.

تأسيس الهيئة الوطنية للاستثمار

بموجب قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ تشكلت الهيئة الوطنية للاستثمار (NIC) وهيئات الاستثمار في المحافظات (PICs). حيث سمح القانون للاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم تشكيل هيئات استثمار في المناطق الخاضعة لها تتمتع بصلاحيات منح اجازات الاستثمار والتخطيط الاستثماري وتشجيع الاستثمار وفتح فروع في المناطق الخاضعة لها بالتشاور مع الهيئة الوطنية للاستثمار.

وقد صدر نظام الاستثمار رقم (٢) لسنة ٢٠٠٩ والذي حدد مهام الهيئة الوطنية للاستثمار وحدد الهيكل الإداري لها وحدد صلاحياتها بالمشاريع الإستراتيجية.

المشاريع الاستراتيجية التي تختص بها الهيئة الوطنية للاستثمار

الهيئة الوطنية مكلفة بصياغة استراتيجية وسياسات الاستثمار الوطني على مستوى العراق ككل, وهي تضع الخطط والانظمة والتوجيهات لتنفيذ السياسات الموضوعة, وتراقب تطبيق التوجيهات والانظمة, و تختص بالمشاريع الاستراتيجية ذات الطابع الاتحادي وفق ما تم تحديده في نظام الاستثمار رقم (٢) لسنة ٢٠٠٩, وهي:

- المشاريع المتعلقة بالبنى التحتية التي لايقل راس مالها عن (٥٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسون مليون دولار امريكي او مايعادله بالدينار العراقي.
- المشاريع المشتركة بين اكثر من اقليم او محافظة غير مرتبطة باقليم.
- المشاريع المتعلقة باستخراج الثروات الطبيعية مع مراعاة ماورد في المادة (٢٩) من قانون الاستثمار.
- المشاريع التي تنشأ بموجب اتفاقية تكون جمهورية العراق طرفا فيها.
- مشاريع الصناعات الهندسية و المعدنية و البتروكيمياوية والدوائية وتصنيع وانتاج العجلات المختلفة على ان لا يقل راس مالها عن (٥٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسين مليون دولار امريكي او مايعادله بالدينار العراقي.

- مشاريع تطوير المناطق الاثارية والتاريخية.
- مشاريع النقل كالطرق والموانيء والمطارات وسكك الحديد على ان لايقل راس مالها عن (٣٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثين مليون دولار امريكي او مايعادله بالدينار العراقي.
- مشاريع الكهرباء التي لا تقل طاقتها الإنتاجية عن (٣٠) ثلاثين ميكا واط.
- مشاريع الخزانات و السدود ومشاريع الري التي لا تقل المساحة المروية منها عن (٢٠,٠٠٠) عشرين الف دونم.
- المشاريع المتعلقة بالاتصالات.
- المشاريع التي لا يقل راس مالها عن مليار دولار أمريكي او ما يعادله بالدينار العراقي.
- أي مشاريع أخرى يقرر مجلس الوزراء اعتبارها إستراتيجية ذات طابع اتحادي.

وفيما عدا ما ورد آنفاً من مشاريع فإنها تدخل ضمن صلاحيات هيئات الاستثمار في المحافظات ومن اجل تنظيم عملها وصلاحياتها وهيكلتها الإدارية فقد صدر النظام الداخلي لهيئات الاستثمار في المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم ٣ لسنة ٢٠٠٩ والذي حدد تشكيل هيئات الاستثمار في المحافظات وصلاحيات مجلس إدارتها وهيكلها التنظيمي .

ولغرض تشجيع الاستثمار بشكل عام ومشاريع السكن بشكل خاص ولتمكين المستثمرين من تنفيذ المشاريع الاستثمارية في العراق وخاصة بناء وحدات سكنية بأنماط مختلفة من السكن ولتنظيم أسس تحديد بدلات بيع وتقدير قيمة أيجار عقارات وأراضي الدولة للمستثمرين او تحديد عائدات الدولة من المشاريع الاستثمارية المقامة عليها فقد صدر نظام بيع وإيجار عقارات وأراضي الدولة والقطاع العام رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ المعدل واهم ما تضمنه :

- للهيئة الوطنية للاستثمار ولأغراض السكن تمليك الأرض الى المستثمر مجانا ولا يحتسب سعر الأرض ضمن الوحدة السكنية المباعة للمواطن.

- تشكيل لجنة في الهيئة الوطنية للاستثمار برئاسة رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار تتولى تقدير قيمة الأراضي والعقارات العائدة للدولة لأغراض المشاريع الاستثمارية التي تزيد قيمتها على ٢٥٠ مليون دولار أمريكي .
- تشكيل لجنة في هيئات الاستثمار في المحافظات برئاسة رئيس هيئة استثمار المحافظة المعنية تتولى تقدير قيمة الأراضي والعقارات العائدة للدولة والقطاع العام لأغراض المشاريع الاستثمارية التي تقل قيمتها عن (٢٥٠) مليون دولار امريكي .
- تخصص الهيئة الوطنية للاستثمار الأراضي اللازمة لتنفيذ المدن السكنية المتعددة الأغراض (مجمع سكني ،ترفيهي ،غيرها)
- تؤجر الهيئة الوطنية للاستثمار الأراضي المطلوبة لأغراض تنفيذ المشاريع الاستثمارية التجارية والزراعية والخدمية والسياحية والترفيهية وغيرها .
- يبدأ تاريخ استحقاق بدل الأرض ابتداء من تاريخ بدء التشغيل التجاري للمشروع .

التزامات المستثمر

تمنح الهيئة أجازة الاستثمار بناءا على طلب يقدم إليها من المستثمر وفق شروط ميسرة تعدها الهيئة ويشتمل الطلب الذي يتقدم به المستثمر على الأتي :-

- مليء استمارة طلب الأجازة المعد من قبل الهيئة والمتوفر على الموقع الالكتروني
- كفاءة مالية من مصرف معتمد
- المشاريع التي قام بها المستثمر داخل العراق او خارجه
- تفاصيل المشروع المراد الاستثمار فيه وجدواه الاقتصادية
- جدول زمني لانجاز المشروع .

خدمات منح الاجازة الاستثمارية

تعمل دائرة النافذة الواحدة في الهيئة الوطنية للاستثمار على مساعدة المستثمرين في الحصول على الإجازات الاستثمارية من خلال :-

- **تهيئة الفرص الاستثمارية :**

التنسيق مع الدوائر المعنية في الهيئة الوطنية للاستثمار والجهات ذات العلاقة لتهيئة قائمة بالفرص الاستثمارية للمشاريع الإستراتيجية وكذلك المشاريع المتوسطة والصغيرة.

- **الدعم اللوجستي :**

دعم المستثمرين من خلال :

١. تزويد المستثمرين بدراسة السوق وتفاصيل عن المناخ الاقتصادي.
٢. توجيه المستثمرين نحو المراكز والجهات الاستشارية المتخصصة في دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية.
٣. تسهيل عملية دخول المستثمرين الأجانب الى العراق من خلال الحصول على سمات الدخول واستكمال حجوزات الفنادق والتنقل من والى المطار.
٤. تقدم المعلومات التي يحتاجها المستثمرين عن المدن العراقية وتوزيع الثروات البشرية والطبيعية فيها.

- **استحصال موافقات الجهات القطاعية :**

العمل على استحصال موافقات الجهات القطاعية على العروض الاستثمارية ودراسات الجدوى الفنية والمالية المقدمة من قبل المستثمرين ضمن المدة القانونية المحددة.

- **الترويج:**

التنسيق مع دائرة العلاقات والترويج والإعلام في الهيئة الوطنية للاستثمار بشأن عرض الفرص الاستثمارية أمام المستثمرين فضلا عن تعريف القطاع الخاص المحلي بالشركات الأجنبية.

إجراءات منح الإجازة الاستثمارية

تقوم دائرة النافذة الواحدة في الهيئة الوطنية للاستثمار بمساعدة المستثمرين في الحصول على الإجازات الاستثمارية من خلال الإجراءات المبينة في المخطط التوضيحي:-

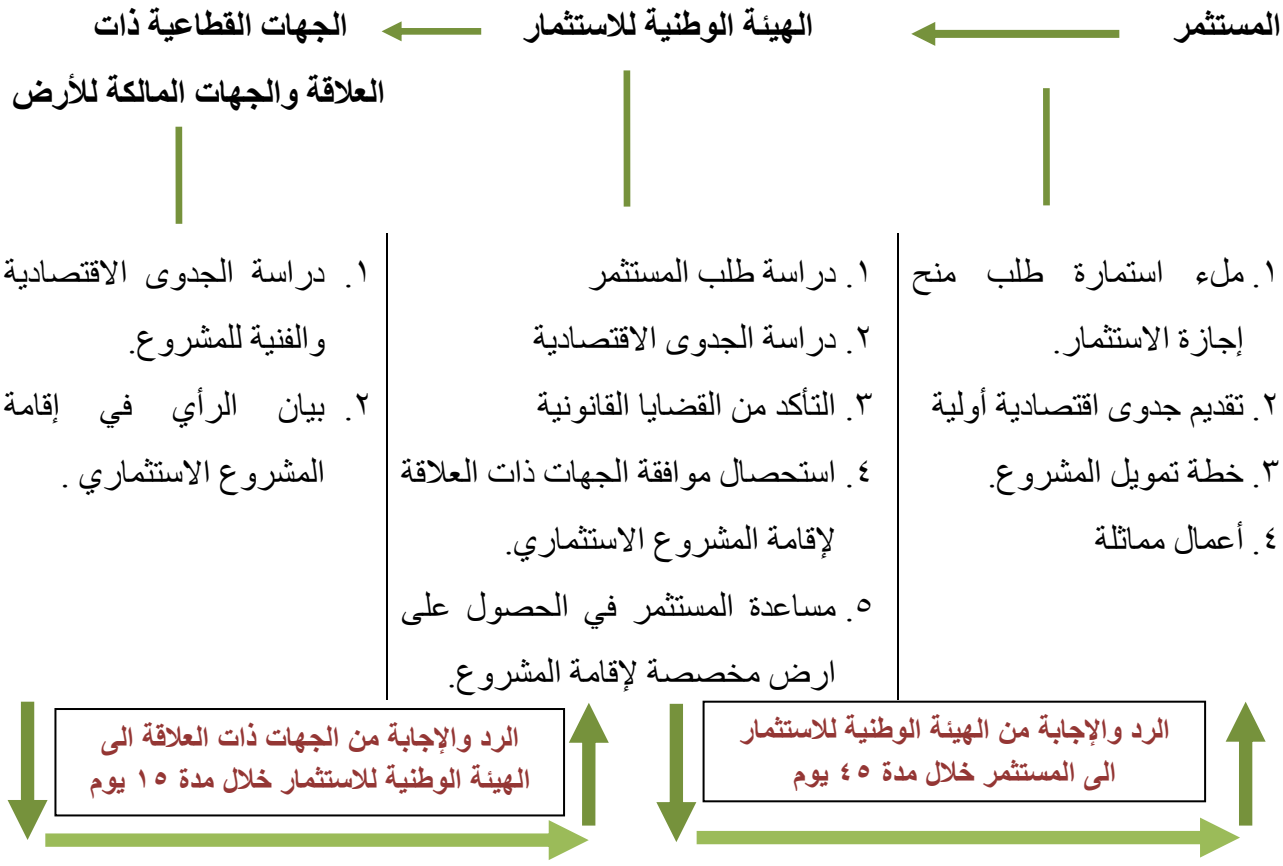

حيث يوضح المخطط أعلاه بأن إجراءات منح الإجازة الاستثمارية تتضمن الآتي:-

١. قيام المستثمر بتقديم طلباً الى الهيئة الوطنية للاستثمار يشير الى رغبته للاستثمار في العراق من خلال ملئ استمارة طلب منح الإجازة الاستثمارية المعدة من قبل الهيئة والتي يمكن للمستثمر الحصول عليها مباشرة من الهيئة الوطنية للاستثمار أو عبر الموقع الالكتروني للهيئة :(www.investpromo.gov.iq).

٢. تقديم خطة تمويل رصينة معززة بكتاب من مصرف معتمد يؤيد قدرة المستثمر على تنفيذ المشروع وضمان انجازه وفقاً للمدة المحددة .

٣. تقديم دراسة جدوى اقتصادية أولية للمشروع وعرض فني يبين تفاصيل المشروع المزمع إنشاءه.

٤. الجدول الزمني لتنفيذ المشروع

٥. قائمة بالمشاريع المنجزة والمماثلة داخل أو خارج العراق.

وبعد اكتمال كافة الوثائق المطلوبة في أعلاه فإن الهيئة لوطنية للاستثمار تقوم بدراسة الطلب وفقاً لما موضح أعلاه واستحصال الموافقات الأصولية من الجهات ذات العلاقة بغية منح الإجازة الاستثمارية خلال مدة ٤٥ يوماً من تاريخ اكتمال وثائق المستثمر وتقديمها للهيئة.

بعد الحصول على إجازة الاستثمار فانه ينبغي على المستثمر الالتزام بالاتي :

- إشعار الهيئة تحريريا بتاريخ بدء التشغيل التجاري للمشروع.
- مسك حسابات أصولية يدققها محاسب قانوني مجاز في العراق.
- مسك سجلات خاصة بالمواد المستوردة للمشروع و المعفاة من الرسوم مع تحديد مدد اندثار هذه المواد.
- المحافظة على سلامة البيئة والالتزام بنظم السيطرة النوعية المعمول بها في العراق وكذلك معايير الجودة المعمول بها دوليا (ISO) وفي دول الاتحاد الأوروبي (EU).
- الالتزام بالقوانين العراقية النافذة في مجال الرواتب والإجازات وظروف العمل كحد أدنى.
- الالتزام بتطابق جدول تقدم العمل مع الواقع.
- تدريب المستخدمين والعمال العراقيين وتكون الأولوية لتوظيف واستخدام العاملين العراقيين.

التسجيل القانوني للشركات في العراق

ان قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل ونظام رقم (٥) لسنة ١٩٨٩ نظام فروع ومكاتب الشركات والمؤسسات الاقتصادية والأجنبية تسمح للشركات الأجنبية فتح فرع او مكتب لها داخل العراق من خلال التسجيل لدى دائرة تسجيل الشركات في وزارة التجارة والحصول على رقم هوية عمل .

ان قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ وقانون التجارة رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٤ نظم أنشطة التأسيس للشركات والتجارة للأعمال العراقية ولغرض تسجيل شركة في العراق سواء كان مالكها عراقيا ام اجنبيا ينبغي ان يتم الخطوات الآتية :

١- تحديد الصنف الذي تعود له الشركة موضوع البحث حسب قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ وللاطلاع على تفاصيل اكثر يرجى زيارة الرابط:

www.investpromo.gov.iq

٢- تنفيذ كل إجراءات التسجيل المطلوبة وكالاتي:

أ- تسجيل الاسم التجاري لدى غرفة التجارة ذات الصلة أو اتحاد الغرف التجارية.

ب- تقديم عقد موقع من قبل مؤسسي الشركة يبين اسم الشركة وأنشطتها ورأس مالها والوثائق الشخصية لمؤسسيها.

ج- ايداع رأس مال مناسب للشركة بالدينار العراقي لدى بنك عراقي وتبليغ مسجل الشركات.

د- دفع كافة الرسوم المطلوبة لتسجيل الشركة لدى مسجل الشركات.

هـ- ينبغي على الشركات المساهمة تقديم شهادة اكتتاب موقعة من قبل المؤسسين ودراسة الجدوى الاقتصادية للشركة.

و- تحديد الأنشطة التجارية للشركة.

ز- تقوم دائرة تسجيل الشركات باستحصال موافقة وزارة الداخلية للشركات التي يساهم فيها مساهمين غير عراقيين.

ح- الحساب المالي للشركة للسنة الاخيرة

ط – عنوان النشاط التجاري في العراق

اما فروع ومكاتب الشركات الاجنبية فتتم وفقا لنظام فروع ومكاتب الشركات والمؤسسات الاقتصادية والاجنبية رقم ٥ لسنة ١٩٨٩ التي سمحت للشركات الاجنبية بفتح فروع ومكاتب تمثيل لها وفقا لالية تضمنها النظام.

٣- بعد تأسيس الشركة :

أ- تعيين مشاور قانوني (محامي) للشركة مسجل لدى نقابة المحامين العراقيين.

ب- تعيين محاسب قانوني مجاز من نقابة المحاسبين والمدققين العراقيين.

ج- تعيين مدير تنفيذي

د- فتح فرع للمكتب او للشركة الاجنبية

الشراكات المحلية

بينما يواصل البلد تحسين البيئة المنظمة للاستثمار وارساء دعائم الاستقرار السياسي والامني فان هنالك فوائد متوقعة من اعتماد ستراتيجية الشراكة مع شركاء عراقيين محليين، حيث ان بامكان الشركاء المحليون الحصول على معرفة السوق الحيوية والتعامل مع المتطلبات التنظيمية وتوفير العمالة والمدخلات الأخرى بأسعار تنافسية واستخدام شبكة المبيعات المؤسسة مسبقا والمحافظة على علاقات العمل الضرورية الأخرى أي المصرفية والقانونية والتوزيع التي تكون مهمة لنجاح المشروع الاستثماري ، كما ان بالامكان الدخول في شراكات مع القطاع العام وفقا لاحكام المادة (٣٣/ ب) من قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل واحكام المادة (١٥) من قانون الشركات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ المعدل.

اتفاقيات العراق الثنائية والمتعددة الأطراف

اولا : الاتفاقيات الثنائية :

الاتفاقيات الموقع عليها وهي مع كل من :

(اليابان – فرنسا – المانيا – بيلاروسيا – ارمينيا - الكويت – الاردن – ايران) اضافة الى الاتفاقية مع الولايات المتحدة الامريكية بخصوص حوافز الاستثمار .

١. الاتفاقيات المتفاوض بشأنها وهي مع كل من :
(روسيا - التشيك – هولندا – ايطاليا) .
٢. الاتفاقيات التي سيتم التفاوض بشأنها وهي مع كل من :
(كندا – الصين – كوريا الجنوبية - تركيا – النمسا - سلوفاكيا – بولندا – اسبانيا – البرتغال – رومانيا – ليتوانيا- اندونيسيا – فيتنام – لبنان – سلطنة عمان – الامارات العربية المتحدة – مصر –البحرين – البوسنة والهرسك- مقدونيا) .

ثانيا: الاتفاقيات المتعددة الاطراف التي انضم العراق اليها :

١. الوكالة الدولية لضمان الاستثمار(MIGA) .
٢. الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار لسنة ٢٠٠٨(WAIPA) .
٣. المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار بين الدول ومواطني ودول اخرى (ICSID) .
٤. الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية .
٥. اتفاقية تشجيع وحماية وضمان الاستثمارات بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي.
٦. اتفاقية مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لسنة ١٩٧٤ .
٧. اتفاقية القاهرة لتسوية نزاعات الاستثمار في الدول العربية لسنة ٢٠٠٠ .
٨. اتفاقية عمان العربية للتحكيم التجاري لسنة ١٩٨٧ .
٩. اتفاقية الامم المتحدة بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول .

ثالثا : الاتفاقيات المتعددة التي سينضم العراق اليها

- اتفاقية نيويورك لسنة ١٩٥٨ بشأن الاعتراف وتنفيذ احكام المحكمين الاجنبية .

مذكرات التفاهم

اولا : مذكرات التفاهم الموقعة

١. مذكرة تفاهم للتعاون مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات الكويتية .
٢. مذكرة تفاهم مع مركز التعاون الياباني JCCME .
٣. مذكرة التفاهم مع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في مصر .
٤. مذكرة التفاهم مع الوكالة الكورية لتطوير التجارة والاستثمار

ثانيا: مذكرات التفاهم غير الموقعة

١. مذكرة التفاهم مع هيئة الاستثمار الباكستانية
٢. مذكرة تفاهم مع المؤسسة اليونانية للاستثمار
٣. مذكرة التفاهم مع المركز الروماني للتجارة والاستثمار
٤. مذكرة التفاهم مع سريلانكا

النظام المصرفي في العراق والعملة

لعقود خلت هيمنت المصارف المملوكة للدولة في العراق على كامل نشاط القطاع المصرفي في ظل انحسار ملحوظ لدور القطاع الخاص في هذا المجال كما واتسمت المؤسسات المالية غير المصرفية بأداء ضعيف.

وتماشيا مع ماسبق وفي ظل التحول السياسي والاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ سعت الحكومة الى اجراء اصلاحات واسعة وعديدة في شتى المجالات الاقتصادية / مالية ومصرفية حيث تضمنت الاخيرة اصلاح القطاع المصرفي وادواته وآلياته ووفق توجهات مختلفة وبما تفضي الى التحرر من القيود والعراقيل، وذلك من خلال اعادة النظر بالتشريعات واللوائح بهدف التركيز على المنافسة وانفتاح السوق المالي المحلي على الأسواق الدولية وهذا كفيل بتحسين وتطوير الجهاز المصرفي لمواجهة عناصر وعوامل المنافسة والمخاطرة، بالإضافة إلى التطور التكنولوجي وتحقيق تقدم كبير في نظم الاتصالات والمعلومات، وهذا التطور أدى إلى انخفاض تكلفة إنجاز المعاملات المالية عبر الحدود وتحسن معالجة البيانات والنظم المحاسبية ، وبالتالي انعكس بشكل ايجابي سواء بالنسبة للمصارف أو لعملائها .

يتكون الجهاز المصرفي في العراق من (٦٤) مصرفاً حتى عام ٢٠١٦ ، منها ٧ مصارف حكومية و ٥٧ مصرفا خاصا محليا واجنبيا ، وان العدد الاكبر من المصارف تجارية وعددها ٤٣ مصرفا يليها المصارف الاسلامية بواقع ١٨ مصرفا ثم المصارف المتخصصة بواقع ٣ مصارف .

ويبلغ الحد الادنى لتأسيس مصرف في العراق ١٠٠ مليار دينار عراقي (اي بحدود ٨٥ مليون دولار).ومن الممكن الاطلاع على معلومات اكثر من موقع البنك المركزي العراقي:www.cbi.iq

معظم المصارف لديها مشاركة في مجتمع الاتصالات المالية بين البنـــوك في كافة أنحـــاء الــعالم

(SWIFT) (Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunication)

وكافة البنوك متصلة بنظام الدفوعات العراقي المشغل من قبل البنك المركزي العراقي ولذلك فهي قادرة على إجراء دفوعات محلية.

ولدى العراق العديد من المصارف القادرة على تحويل الاموال الكترونياً ولديها ما يقرب من ٢٠٠ فرع في كافة أنحاء البلاد كما يتطور نظام العمل باجهزة الصراف الآلي ويجري تعميمها في كافة أنحاء البلاد.

المصارف الخاصة القادرة على تحويل الاموال الكترونيا

- هناك مجموعة من المصارف الخارجية التي تعمل في العراق وبعدد (١٤) فرع وهي:-
  - (٧) لبنانية
  - (٤) تركية
  - (٣) ايرانية

اسماء المصارف

مصرف بغداد	مصرف ايلاف الاسلامي
مصرف التجاري العراقي	مصرف الشمال
مصرف العراقي الاسلامي	مصرف الاتحاد العراقي
مصرف الاستثمار العراقي	مصرف كوردستان الاسلامي
مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	مصرف اشور
مصرف المتحد للاستثمار	مصرف المنصور
مصرف بابل	مصرف اربيل
مصرف دار السلام للاستثمار	مصرف الوطني الاسلامي
مصرف الائتمان العراقي	مصرف دجلة والفرات
مصرف الاهلي العراقي	مصرف التعاون الاسلامي
مصرف سومر التجاري	مصرف جيهان الاسلامي
مصرف الاقتصاد	مصرف الهدى
مصرف الخليج التجاري	مصرف التنمية الدولي
مصرف الموصل	

مصارف عراقية مشاركة مع مصارف اجنبية

اسم المصرف	المساهمة الأجنبية
مصرف بغداد	٥١% بنك برقان الكويتي ٤% بنك الخليج المتحد- البحرين
المصرف التجاري العراقي	٥٥% البنك الاهلي المتحد –البحرين
المصرف الاهلي العراقي	٨٠% بنك المال الاردني
مصرف الائتمان العراقي	٧٥% بنك الكويت الوطني ١٠% مؤسسة التمويل الدولية
مصرف دار السلام للاستثمار	٧٠% بنك البريطاني (HSBC)
مصرف المنصور للاستثمار	٥١% بنك قطر الوطني
مصرف التعاون الاسلامي	٦٢% بنك اقتصاد نوين الايراني ٢٥% البنك الزراعي الايراني

العملة

وحدة العملة هي الدينار العراقي (IQD) وسعر الصرف لكل (١) دولار أمريكي يساوي (١١٩٠) دينار عراقي حسب السعر الرسمي للبنك المركزي العراقي خلال عام ٢٠١٨ و(١٢١٥) حسب سعر السوق ومن الممكن ان تتم الكثير من التعاملات المالية بالدولار الامريكي .

الضرائب

بموجب قانون ضريبة الدخل المرقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل فان الحد الاعلى لضرائب الدخل على الشركات والافراد ينبغي ان لا يتجاوز نسبة ١٥% من الارباح ويمكن الحصول على معلومات اخرى حول التشريعات الضريبية في العراق من موقع الهيئة العامة للضرائب www.iraqtax.org

المناطق الحرة في العراق

يسمح قانون الهيئة العامة للمناطق الحرة رقم (٣) لعام ١٩٩٨ بالاستثمار في المناطق الحرة من خلال المشاريع الصناعية التجارية والخدمية ويعمل هذا القانون بالتوجيهات الصادرة عن ادارة المناطق الحرة وتعليمات تنظيم عمل المستثمر رقم ٤ لعام ١٩٩٩، وحسب قانون هيئة المناطق الحرة تعفى البضائع المستوردة والمصدرة الى المناطق الحرة من كافة الضرائب والرسوم الا اذا تم توريدها الى داخل المنطقة الكمركية. كما تعفى رؤوس الاموال والارباح والدخل الناجم عن الاستثمار في المشاريع فيها من كافة الضرائب والرسوم طيلة مدة تنفيذ المشروع وبضمنها مراحل التاسيس والبناء وتقتضي عملية التقديم الخاصة بالمستثمر تقديم طلب ودفع رسم مقداره ١٠٠ دولار امريكي الى هيئة المناطق الحرة .

ويمكنكم زيارة موقع الهيئة العامة للمناطق الحرة http://freezones.mof.gov.iq

تعتبر المناطق الحرة احدى الدعائم المهمة التي يرتكز عليها الاقتصاد الوطني خصوصا في البلدان النامية وتعرف بانها عبارة عن مقاطعات صغيرة موجودة داخل الحدود السياسية للبلد ، لكنها تعتبر خارج الحدود الكمركية لذلك البلد أي ان كل مايصدر من والى المناطق الحرة غير خاضع إلى ضوابط الاستيراد والتصدير والرسم الكمركي ، وقد تاسست الهيئة العامة للمناطق الحرة العراقية بموجب القانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٨ ولغرض مواكبة التطورات العالمية المتمثلة في زيادة الترابط في العلاقات الاقتصادية الدولية في اطار من الحرية الاقتصادية وبهدف عزل هذه التطورات عن مسيرة الاقتصاد العراقي وخصوصيتها ودفع عجلة التنمية الاقتصادية الاجتماعية الى امام عن طريق اجتذاب رؤس الاموال الوطنية والاجنبية واقامة المشاريع الصناعية التي تستخدم التكنولوجيا المتطورة ويوجد حاليا ثلاثة مناطق حرة تابعة إلى الهيئة هي (نينوى ، خور الزبير ، القائم) وتكمن الفلسفة الاقتصادية للمناطق الحرة في تنازل الدولة عن بعض الضرائب المستحقة على أي نشاط بهدف تحقيق المنفعة الاكبر لعموم اقتصاد البلد واعتمدت العديد من دول العالم اسلوب انشاء المناطق الحرة وخصوصا في الدول النامية لما لتلك المناطق الحرة من اهمية في خلق مصادر تمويلية اضافية لتنمية وجذب الاستثمارات الاجنبية بطريقة انتقائية ونقل التكنولوجيا الحديثة وتشغيل الايدي العاملة المحلية للقضاء على البطالة .

١. الموقع الجغرافي للعراق :

يحتل العراق موقع ستراتيجي وسيط بين دول العالم فهو قريب من الاسواق العالمية ويطل على الخليج العربي مما يجعله نقطة وصل جغرافي مهم لخطوط التجارة الدولية بين الشرق الادنى والعالم الغربي كما ان العراق يرتبط بشبكة من الخطوط البرية والبحرية والجوية بما فيها سكك الحديد .

٢. الانشطة المسموح بمزاولتها في المناطق الحرة :

لقد سمح القانون بممارسة كافة الانشطة الصناعية والتجارية والخدمية للعمل في المناطق الحرة عدا المحظورة منها كالصناعات الملوثة للبيئة ، المواد السامة او المضرة بالصحة العامة ، المسكوكات المعدنية والنقود المزيفة والمقلدة ،قوالب سك النقود والمطبوعة والمنقوش عليها ، الكتب والكراريس واشرطة التسجيل وكل شي غير لائق ومنافي للاخلاق العامة .

٣. الية واجراءات العمل في المناطق الحرة العراقية :

ان الية واجراءات العمل في المناطق الحرة الثلاث تتمحور في قيام الهيئة بتاجير الاراضي والمنشات للمستثمرين (افراد او شركات) عراقية او عربية او اجنبية لاقامة مشاريع(صناعية . تجارية . خدمية) بموجب عقود استثمار تبرم بين الهيئة والمستثمر.

تكون مدة التعاقد مع المستثمر حسب نوع المشروع .

- **الامتيازات الممنوحة للمستثمرين :**

- اعفاء راس المال والارباح والايرادات الناجمة عن الاستثمار من كافة الضرائب والرسوم طيلة عمر المشروع بما فيه تاسيس وبناء المشروع .

- اعفاء اجور العاملين الاجانب من الضرائب والسماح بتحويل دخولهم إلى خارج العراق اما العمالة العراقية فان ٥٠% من اجورهم تعفى من ضريبة الدخل .
- اعفاء البضائع والمواد الاولية المستوردة والمصدرة من كافة الضرائب والرسوم عدا تلك المصدرة إلى داخل البلد
- لايخضع ادخال واخراج العملات الاجنبية او التعامل بها داخل المنطقة الحرة إلى أي قيد او شرط .
- السماح للمستثمرين في المناطق الحرة لفتح حسابات في مصارف معينة تغذى بعملات واردة من الخارج .
- منح المستثمرين امتياز ادخال كمركي مؤقت عن سياراتهم وفق حاجة المشروع .
- منح حق السماح بالتنازل عن الاستثمار او ادخال شريك او اخراج شريك

مجال شمول القانون

يسمح قانون المناطق الحرة بممارسة الانشطة التالية في المناطق الحرة:

أ- النشاطات الصناعية (الانتاجية والاستهلاكية)، عمليات التجميع ، التصنيع واعادة التعبئة.

ب- عمليات الخزن - اعادة التصدير والتجارة.

ت- مشاريع الخزن والخدمات والنقل بكافة انواعه.

ث- نشاطات العمل المصرفي - التامين واعادة التامين.

ج- النشاطات والخدمات التكميلية والمهنية المساعدة.

لمزيد من المعلومات عن المناطق الحرة في العراق يرجى زيارة موقع الهيئة العامة للمناطق الحرة على الرابط

http://freezones.mof.gov.iq

المناطق الاستثمارية الامنة في العراق

فقد قامت الهيئة الوطنية للاستثمار بصياغة أستراتيجية للمناطق الاستثمارية في العراق بالتعاون مع برنامج الاستثمار في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتم أعداد مسودة للمبادىء العامة لدراسة الجدوى التي تتعلق بموقع المنطقة الاستثمارية التجريبية في محافظة بابل وكذلك مسودة تقييم لحماية الاستثمار من اجل المستثمرين في العراق كما حشد البرنامج عدد من الاستشاريين والمحامين والخبراء الماليين والمستثمرين للاسهام بوجهات نظرهم وخبراتهم في تحديد الشروط والاوضاع التي تحقق جدوى الاستثمار الكبير.

والان بصدد استكمال المتطلبات ليتم تهيئتها وعرضها من ضمن المناطق الاستثمارية الامنة وهي:

١. المنطقة الاستثمارية في محافظة بغداد (عدة مواقع مرشحة).
٢. المنطقة الاستثمارية في محافظة البصرة / منطقة خور الزبير.
٣. المنطقة الاستثمارية في محافظة بابل / منطقة حطين.
٤. المنطقة الاستثمارية في محافظة الانبار .
٥. المنطقة الاستثمارية في منطقة الفرات الاوسط (بين محافظتي النجف الاشرف ومحافظة كربلاء المقدسة).
٦. المنطقة الاستثمارية في محافظة نينوى .
٧. المنطقة الاستثمارية في محافظة ديالى / مخيم العراق الجديد

الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية

يعد هذا السوق من المؤسسات الداعمة لعملية الاستثمار والمساهمة بتحقيق التنمية الاقتصادية المستقرة والمستدامة في العراق فهو يسهم بتقوية البنية الاستثمارية وتشجيع عملية تكوين راس المال عبر مساعدة الشركات على بناء رؤوس الاموال اللازمة للاستثمار وبما يعزز مصالح المستثمرين ويرتقي بمستوى التنافس من خلال سوق حرة آمنة تتسم بالشفافية، وقد نجح هذا السوق في الحصول على عضوية اتحاد البورصات العربية عام ٢٠٠٦ والاتحاد الاوربي الاسيوي للبورصات عام ٢٠٠٥ وساعي الى اكتساب عضوية الاتحاد العالمي للبورصات.

وقد نص قانون الاستثمار الفصل الثالث المادة (١١) المزايا والضمانات انه يحق للمستثمر الاجنبي التداول في سوق العراق للاوراق المالية بالاسهم والسندات المدرجة فيه وتكوين المحافظ الاستثمارية في الاسهم والسندات.

جدول رقم (١٧)

مؤشرات سوق العراق للاوراق المالية ٢٠١٢-٢٠١٥

الفترة	حجم التداول (مليون دينار عراقي)	عدد الاسهم مليار سهم	مؤشر القياس العام (نقطة)	عدد الشركات المدرجة
٢٠١٢	٨٩٣,٨٢٥	٦٢٥,٦٤٠	١٢٥,٠٢٠	٨٤
٢٠١٣	٢,٨٤٥,٤٢٥	٨٧٥,٥٦٩	١١٣,١٥٠	٨٣
٢٠١٤	٩٠١,١٧٢	٧٤٦,٢١٢	٩٩٨,٢٠٧	٨٦
٢٠١٥	٤٩٥,١١٢	٦١٨,٧٢٦	٧٣٠	٩٨
٢٠١٦	٥١٥,٩	١,٠٣٨	٦٤٩	٩٧

- النشرة الاحصائية السنوية لعام ٢٠١٥ الصادرة عن البنك المركزي العراقي

جدول رقم (١٨)
يوضح عدد الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية

السنة	عدد الشركات
٢٠٠٨	٩٤
٢٠٠٩	٩١
٢٠١٠	٨٥
٢٠١١	٨٦
٢٠١٢	٨٤
٢٠١٣	٨٣
٢٠١٤	٨٦
٢٠١٥	٩٨
٢٠١٦	٩٧

*هيئة الاوراق المالية / التقرير السنوي لعام ٢٠١٦

- بلغ حجم التداول لعام ٢٠١٦ (٥١٥,٩)مليار دينار وبنسبة ارتفاع بلغت ٤,٢% عن عام ٢٠١٥ وبلغ عدد الاسهم المتداولة لعام ٢٠١٦ (١٠٣٨,٢) مليار سهم وبنسبة ارتفاع بلغت ٦٧,٨% عن العام السابق حيث بلغت خلال عام ٢٠١٥ (٦١٧,٧) مليار سهم.
- **اما حجم التداول** فقد بلغ خلال عام ٢٠٠٨ مايقارب (٣٠١) مليار دينار عراقي وعام ٢٠٠٩ مايقارب (٤١١) مليار دينار وعام ٢٠١٠ مايقارب (٤٠٠) مليار دينار و٢٠١١ مايقارب (٩٤١) مليار دينار و عام ٢٠١٢ مايقارب (٨٩٤) مليار دينار أما ٢٠١٣ فقد بلغت (٢,٨٤٥) مليار دينار اما حجم التداول خلال عام ٢٠١٤ بلغت (٩٠١) مليار دينار بنسبة انخفاض (٦٨%) عن عام ٢٠١٣ بسبب التدهور الامني بعد منصف عام ٢٠١٤ وبدأ بالتحسن خلال عام ٢٠١٥-٢٠١٦ أما في عام ٢٠١٥ فقد بلغ حجم التداول (٤٩٥) مليار دينار .

- بلغت القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية لنهاية عام ٢٠١٣ مايقارب (١١٤٥١) مليار دينار وبنسبة ارتفاع ١١٥% عن عام ٢٠١٢ اما خلال عام ٢٠١٤ فقد بلغت (٩٥٤٦) مليار دينار وبنسبة انخفاض ١٦. ٦% عن عام ٢٠١٣.
- بلغ عدد الاسهم المتداولة خلال عام ٢٠١٣ مايقارب (٨٧٥) مليار سهم وبنسبة ارتفاع ٣٩% عن عام ٢٠١٢ اما خلال عام ٢٠١٤ فقد بلغت (٧٤٦) مليار سهم وبنسبة انخفاض ١٤% عن عام ٢٠١٣ اما خلال عام ٢٠١٥ فقد بلغت (٦١٨) مليار سهم.

جدول رقم (١٩)
يوضح حجم التداول في سوق العراق للاوراق المالية
(مليار دينار)

السنة	حجم التداول
٢٠٠٨	٣٠١
٢٠٠٩	٤١١
٢٠١٠	٤٠٠
٢٠١١	٩٤١
٢٠١٢	٨٩٤
٢٠١٣	٢,٨٤٠
٢٠١٤	٩٠١
٢٠١٥	٤٩٥
٢٠١٦	٥١٤

أداء سوق العراق للاوراق المالية خلال عام ٢٠١٧

انخفض حجم التداول الى مايقارب (٣٨٦,٩) مليار دينار خلال عام ٢٠١٧ مقابل مايقارب (٤٢٦,٨) مليار دينار خلال عام ٢٠١٦ وبنسبة مقدارها (٩,٤%) ، احتل القطاع المصرفي خلال عام ٢٠١٧ المرتبة الاولى من حيث حجم التداول حيث بلغ حجم التداول مايقارب (٣٠٥,٨) مليار دينار وبنسبة (٧٩,٩%) من المجموع الكلي، وجاء في المركز الثاني القطاع الصناعي حيث بلغ حجم التداول مايقارب (٣٧,٩) مليار دينار وبنسبة (٩,٨%) من المجموع الكلي ، وجاء في المركز الثالث قطاع الاتصالات حيث بلغ حجم التداول مايقارب (١٧,٦) مليار دينار وبنسبة (٤,٥%) من المجموع الكلي، وقد بلغ معدل الجلسة لحجم التداول خلال عام ٢٠١٧ مايقارب (١,٦) مليار دينار مقابل (١,٨) مليار دينار خلال عام ٢٠١٦ ، وبلغت عدد جلسات التداول خلال هذا العام (٢٣٩) جلسة تداول بينما بلغ عدد جلسات التداول خلال عام ٢٠١٦ (٢٣٤) جلسة.

جدول رقم (٢٠)
حجم التداول مصنفاً قطاعياً للاعوام (٢٠١٦-٢٠١٧)

القطاعات (مليون دينار)	النسبة الى الكلي (%)		السنوات		نسبة التغير عن عام ٢٠١٦ %
			٢٠١٧	٢٠١٦	
المصرفي	٧٩,٠	١	٣٠٥٨٢١,٥	٣١٢٩٤٦,١	٢,٣-
التأمين	٠,٣	٧	١٠٣٠,٥	٤٣٦,٩	١٣٥,٩
الاستثمار	٠,٠٠٠٠٠١	٨	٠,٠٠٥	٢٤,٨	٩٩,٩٨-
الخدمات	٢,١	٥	٨٣١١,٣	١٦١٢٢,٢	٤٨,٤-
الصناعي	٩,٨	٢	٣٧٨٩٩,١	٥٥٢٩٤,٢	٣١,٥-
الفندقي والسياحي	٢,٩	٤	١١٢٦٩,٢	٢٤٧٢٧,٣	٥٤,٤-
الزراعي	١,٣	٦	٤٩٦٨,٣	٣٤٥٣,٧	٤٣,٩
الاتصالات	٤,٦	٣	١٧٦٠٩,٢	١٣٧٨٣,٠	٢٧,٨
المجموع			٣٨٦٨٧٩,١	٤٢٦٧٨٨,١	
معدل الجلسة		١٦١٨,٧	١٨٢٣,٩		

التجارة الخارجية

تعتبر محفزة للصادرات ومشجعة للاستثمارات الموجهه للتصدير وتعمل على ازالة القيود التي تقف امام التجارة الدولية وتعرفة كمركية مرنة وقليلة الاجراءات الادارية مما تنعكس اشارة بشكل ايجابي على الاستثمار والعملية التنموية .

جدول رقم (٢١)

تطور حجم التجارة الخارجية مع اهم الشركاء لعامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤

(مليار دينار)

الدولة	٢٠١٣		٢٠١٤		المساهمة في اجمالي الصادرات %	المساهمة في اجمالي الاستيرات%
	الصادرات	الاستيرادات	الصادرات	الاستيرادات		
الدول العربية	٤٠٨٢،٢	١٦٥٣٨،٥	٣٨١٩،٨	١٤٨١٨،٧	٣،٩	٢٣،٩
دول الاتحاد الأوربي	١٦٢٢٣،٧	٩٨٢٧،٠	١٥١٧٧،٨	٨٨٠٤،٥	١٥،٥	١٤,٢
دول أوربا الغربية	٠	٦٩٢،٦	٠	٦٢٠،٣	٠،٠	١،٠
دول أوربا الشرقية	٠	١٦٦٠،٤	٠	١٤٨٧،٨	٠،٠	٢،٤
الدول الأسيوية	٦٤١٦٢،٦	٣٥٧٠٧،٦	٦٠٠٢٥،٧	٣١٩٩٥،٠	٦١،٣	٥١،٦
دول إفريقيا عدا العربية	٠	٠	٠	٠	٠،٠	٠

دول أمريكا الشمالية	١٩٣٦٣،٨	٣٢٥٢،٠	١٨١١٥	٢٩١٥،٠	١٨،٥	٤،٧
دول أمريكا الوسطى	٠	٠	٠	٠	٠،٠	٠
دول امريكا الجنوبية	٨٣٧،٢	٦٢٢،٦	٧٨٣،٥	٥٥٧،٤	٠،٨	٠،٩
دول أوقيانوسيا	٠	٩٠٠،٢	٠	٨٠٥،٧	٠،٠	١،٣
المجموع	١٠٤٦٦٩،٥	٦٩٢٠٠،٩	٩٧٩٢١،٨	٦٢٠٠٤،٤	١٠٠،٠	١٠٠،٠

شركات التأمين

وصل عدد شركات التأمين في العراق (٣٤) شركة منها ثلاث شركات تأمين عامة والباقي شركات تأمين تابعة للقطاع الخاص ، وقد بلغ اجمالي موجودات الشركات العامة الثلاث (١٤٧،٧٢٧,٧) مليون دينار فكانت نسبة موجودات كل شركة من اجمالي موجودات هذه الشركات متوزعة بشكل متفاوت حيث كانت الحصة السوقية الكبرى بالنسبة لشركة التأمين العراقية العامة تتمثل بالتأمين الاجتماعي البالغ نسبته (٧٨%) من اجمالي التأمين للشركة ، اما بالنسبة لشركة اعادة التأمين العراقية العامة فكانت الحصة السوقية الكبرى تتمثل بتأمين الحريق بنسبة (٦٣%) من اجمالي التأمين للشركة اما شركة التأمين الوطنية فلم تتوافر بيانات كافية عنها .

اما رؤوس اموال هذه الشركات فقد وصل الى ٣٢،٠٠٠ مليون دينار ، وكانت نسبة ارباح الشركات العامة الى اجمالي موجوداتها كالاتي : شركة التأمين الوطنية (٦٧%) شركة التأمين العراقية العامة ١٣% شركة اعادة التأمين العراقية ٢% فعلى الرغم من ان شركة اعادة التأمين تبلغ موجوداتها ٤٢% من مجموعة الشركات العامة الا ان نسبة ارباحها منخفضة وهذا يعود الى عدة اسباب اهمها عدم وجود فروع لهذه الشركة .

حماية العلامة التجارية , التصاميم الصناعية , حقوق النشر

حقوق النشر

ترمي قوانين حق المؤلف العراقية الالتقاء مع المعايير الدولية المطبقة حالياً والاخذ بمعايير منظمة التجارة العالمية، وتعتبر هيئة الملكية الفكرية التابعة لوزارة الثقافة الجهة المسؤولة عن تسجيل حق المؤلف، ويتمتع بالحماية بموجب القواعد الحالية مؤلفو المصنفات المبتكرة في الاداب والفنون والعلوم. يعتبر مؤلفاً الشخص الذي نشر المصنف منسوباً اليه. وتشمل الحماية من قام بتعريب المصنف او ترجمته او مراجعته او تحويله اذا كان المصنف مبتكراً لحساب شخص آخر فان حقوق التاليف تعود الى المؤلف الا اذا كان هناك اتفاق يقضى بغير ذلك.

لايجوز نسخ الروايات المتسلسلة او القصص القصيرة وغيرها من المصنفات الادبية او العلمية التي ينشرها مؤلفوها في الصحف او الروايات الا باذن منهم.تحمى الحقوق المالية المكفولة للمؤلف مدى حياة المؤلف ولمدة خمسين سنة من تاريخ وفاته. وتمنح الاحكام القانونية الجديدة (امر سلطة الائتلاف المنحلة رقم ٨٣) الحماية كذلك لفناني الاداء والحق الحصري في البث والنقل العلني والاشكال المبتكرة في الاتصالات وبما يتماشى مع المعايير الدولية المقبولة لحماية العلامة التجارية . بإمكان المستثمرين أن يسجلوا علامات تجارية جديدة لدى مسجل العلامات التجارية في وزارة الصناعة والمعادن (MIM) يرجى زيارة: www.industry.gov.iq

- بإمكان المستثمرين أن يحولوا ملكية ويمنحوا إجازات لاستعمال العلامة التجارية المسجلة.
- القوانين العراقية تحمي العلامات التجارية المسجلة لمدة ١٠ سنوات.
- بإمكان المستثمرين أن يمددوا لـ ١٠ سنوات أخرى إذا أعاد مالك العلامة التجارية تقديم طلب خلال ستة أشهر من انتهاء نفاذية العلامة التجارية.

التصاميم الصناعية

تتم الموافقة على طلب تسجيل التصاميم او النماذج الصناعية عندما يكون التصميم او النموذج الصناعي جديداً او مبتكرا، ولايعتبر التصميم او النموذج الصناعي مبتكراً في الحالات الاتية:

اولاً: اذا تم عرضه او وصفه او وصف استعماله للجمهور قبل ايداع طلب التسجيل .

ثانياً: اذا تم عرضه او وصفه بعد تقديم طلب التسجيل في دولة تعامل العراق على اساس مبدأ المعاملة بالمثل .

ثالثاً: انه قد عرض في معارض وطنية او دولية او كان التصميم او النموذج الصناعي قد عرض للجمهور في مؤتمر او صحيفة علمية خلال مدة لاتزيد على ستة اشهر قبل تاريخ تقديم طلب التسجيل في العراق .

رابعاً: اذا كان يتضمن اختلافات غير اساسية بالنسبة الى تصميم او نموذج صناعي سابق، او خصص لمنتج من نوع اخر يختلف عن المنتج الذي سبق وان سجل له تصميم او نموذج صناعي .

حقوق النشر

ترمي قوانين حق المؤلف العراقية الالتقاء مع المعايير الدولية المطبقة حالياً والاخذ بمعايير منظمة التجارة العالمية، وتعتبر هيئة الملكية الفكرية التابعة لوزارة الثقافة الجهة المسؤولة عن تسجيل حق المؤلف، ويتمتع بالحماية بموجب القواعد الحالية مؤلفو المصنفات المبتكرة في الاداب والفنون والعلوم. يعتبر مؤلفاً الشخص الذي نشر المصنف منسوباً اليه. وتشمل الحماية من قام بتعريب المصنف او ترجمته او مراجعته او تحويله اذا كان المصنف مبتكراً لحساب شخص آخر فان حقوق التاليف تعود الى المؤلف الا اذا كان هناك اتفاق يقضى بغير ذلك.

لايجوز نسخ الروايات المتسلسلة او القصص القصيرة وغيرها من المصنفات الادبية او الفديو او العلمية التي ينشرها مؤلفوها في الصحف او الروايات الا باذن منهم.تحمى الحقوق المالية المكفولة للمؤلف مدى حياة المؤلف ولمدة خمسين سنة من تاريخ وفاته. وتمنح الاحكام القانونية الجديدة (امر سلطة الائتلاف المنحلة رقم٨٣) الحماية كذلك لفناني الاداء والحق الحصري في البث والنقل العلني والاشكال المبتكرة في الاتصالات وبما يتماشى مع المعايير الدولية المقبولة

دائرة الضمان الاجتماعي للعمال

يتوجب على كافة الشركات، وقبل ممارسة الاعمال، التسجيل لدى وزارة المالية/ هيئة التقاعد الوطنية/ دائرة الضمان الاجتماعي للعمال ودفع امانات مقابل استقطاعات الضمان الاجتماعي المبنية على اساس عدد العاملين والرواتب المقدرة لثلاثة اشهر ويحصل المستثمر على وصل استلام من الوزارة يؤيد تسديد المبلغ ويحتوي الوصل على رقم الضمان الاجتماعي للشركة وتسدد مستحقات الضمان الاجتماعي بعد ذلك على اساس فصلي ويبلغ الضمان الاجتماعي ١٧% من رواتب المستخدم. وتكون مساهمة رب العمل ١٢% ومساهمة المستخدم ٥% وتسدد الدفعات من قبل اصحاب العمل الى دائرة الضمان الاجتماعي للعمال بصكوك معتمدة، وان الخطوة الاولية للتسجيل لدى وزارة العمل والحصول على وصل استلام تتطلب حوالي اسبوع واحد وهنالك رسوم مصاحبة لهذه العملية .يرجى زيارة موقع هيئة التقاعد الوطنية على الرابط: qwww.molsa.gov.i

قانون التعرفة الكمركية رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٠

ينظم قانون التعريفة الكمركية الجديد والمصادق عليه من قبل مجلس النواب العراقي بتاريخ ١٢-١-٢٠١٠ نسب رسوم الوارد الكمركي على البضائع المستوردة وفق النسب المنصوص عليها في جداول تعرفة الرسوم الكمركية والروزنامة الزراعية الملحقة به, كما يعتمد العراق في نظامه الكمركي نظام الترميز المنسق (Harmonized System-HS).

قوانين اخرى ذات علاقة

قانون الاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨.

قانون التنمية الصناعية رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٤

قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤

قانون الاصلاح الزراعي رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠

قانون ضريبة العقار رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٩

قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢

قانون الكمارك رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٤

قانون التعرفة الكمركية رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٠

قانون التجارة رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤

قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل

قانون الشركات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ المعدل

صادق مجلس النواب العراقي في ٢٠١٠/١/١٢ على قوانين اخرى وهي قانون حماية المستهلك رقم ١ لسنة ٢٠١٠ و قانون حماية المنتجات العراقية رقم ١١ لسنة ٢٠١٠ والذي يهدف الى توفير شروط المنافسة العادلة للمنتجات المحلية.

اما القانون الاخر فهو قانون المنافسة ومنع الاحتكار رقم ١٤ لسنة ٢٠١٠ والذي يهدف الى خلق حافز لتخفيض الكلفة والسعر وتحسين الجودة بالنسبة للسلع والخدمات المعروضة في السوق مما يؤدي الى تشجيع القطاعات الخاص والمختلط والعام وتطويرها ولدعم للاقتصاد الوطني ولتحسين انسيابية السلع والخدمات .

مقاييس النوعية

الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية هي الجهة الحكومية التابعة لوزارة التخطيط المسؤولة عن مراقبة جودة المنتجات في العراق ويقوم الجهاز المذكور بفحص ومعاينة البضائع المحلية والمستوردة من ناحية العناصر الصحية والسلامة والنوعية فضلاً عن كون العراق عضو في المنظمة الدولية للتقييس (ISO) الذي يقدم معونة فنية الى الدوائر المسؤولة عن براءة الاختراع وشؤون اخرى تتعلق بحقوق الملكية الفكرية .

لمزيد من المعلومات يرجى زيارة موقع الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية http://www.cosqc.gov.iq

مقاييس الصحة الغذائية والصحة النباتية

تقوم وزارة الزراعة باصدار شهادة الصحة النباتية قدر تعلق الامر بالمنتجات الزراعية، كما تقوم باصدار شهادة الصحة الحيوانية بالنسبة للحيوانات الحية، اما شهادة الصحة الغذائية فتصدر عن وزارة الصحة بالنسبة للمنتجات الغذائية المصنعة.

قائمة الوزارات العراقية

ت	الجهة	اسم النطاق
١.	وزارة الخارجية	http://www.Mfa.gov.iq http://www.Mfaml.gov.iq http://www.Mofa.gov.iq http://www.Mofaml.gov.iq
٢.	وزارة المالية	http://www.Mof.gov.iq
٣.	وزارة الداخلية	http://www.Moi.gov.iq
٤.	وزارة الدفاع	http://www.mod.mil.iq
٥.	وزارة النفط	http://www.Oil.gov.iq
٦.	وزارة الكهرباء	http://www.Moelc.gov.iq
٧.	وزارة التربية	http://www.Moe.gov.iq http://www.Moedu.gov.iq
٨.	وزارة التعليم العالي و البحث العلمي	http://www.Mohesr.gov.iq
٩.	وزارة الإعمار و الإسكان	http://www.Imariskan.gov.iq http://www.Moch.gov.iq
١٠.	وزارة البلديات والاشغال العامة	http://www.Mmpw.gov.iq
١١.	وزارة النقل	http://www.Motrans.gov.iq http://www.Motransport.gov.iq

١٢.	وزارة العدل	http://www.Moj.gov.iq
١٣.	وزارة العمل و الشؤون الإجتماعية	http://www.Molsa.gov.iq
١٤.	وزارة التخطيط	http://www.Mop.gov.iq http://www.Takhteet.gov.iq
١٥.	وزارة الإتصالات	http://www.Moc.gov.iq
١٦.	وزارة التجارة	http://www.Mot.gov.iq
١٧.	وزارة الثقافة	http://www.Mocul.gov.iq
١٨.	وزارة الصحة	http://www.Moh.gov.iq
١٩.	وزارة الصناعة	http://www.Industry.gov.iq
٢٠.	وزارة العلوم و تكنولوجيا	http://www.Most.gov.iq
٢١.	وزارة الموارد المائية	http://www.Mawardmaiya.gov.iq http://www.Mowr.gov.iq
٢٢.	وزارة الزراعة	http://www.Zeraa.gov.iq
٢٣.	وزارة الرياضة و الشباب	http://www.Moys.gov.iq
٢٤.	وزارة حقوق الإنسان	http://www.Humanrights.gov.iq
٢٥.	وزارة الهجرة والمهجرين	http://www.Momd.gov.iq
٢٦.	وزارة البيئة	http://www.Moen.gov.iq

الاستثمار في إقليم كردستان العراق

ينظم الاستثمار في اقليم كردستان بموجب قانون الاستثمار رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦ والذي تشكلت بموجبه هيئة الاستثمار في اقليم كردستان والتي اتخذت خطوات مهمة لجذب الاستثمار وعرضت مجموعة من الفرص الاستثمارية المتاحة في الاقليم وهناك مشاريع نفذت بالفعل في الاقليم منها السكنية والفندقية وكذلك عدد من الجامعات الخاصة مثل الجامعة الأمريكية ومحطات توليد الطاقة الكهربائية ومجموعة اخرى من المشاريع الصناعية.

للمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع

http://www.kurdistaninvestment.org

بيانات اساسية

- منطقة الوقت: GMT+ ٣ ساعات
- ساعات العمل: ٨٠٠-١٥٠٠
- اسبوع العمل: الاحد الى الخميس
- رمز الاتصال الدولي: ٩٦٤
- الكهرباء: ٢٢٠ فولت AC ٥٠ هيرتز
- اللغات الرئيسية: العربية, الكردية, التركمانية

العطل الرسمية

التاريخ	المناسبة
١ / كانون الثاني	راس السنة الميلادية
٦ / كانون الثاني	عيد الجيش العراقي
٢١/ اذار	عيد الربيع
١ / ايار	عيد العمال العالمي
١٤ / تموز	عيد تاسيس جمهورية العراق

العطل الاسلامية (حسب التقويم الهجري)

التاريخ	المناسبة
الاول من شهر محرم	راس السنة الهجرية
١٠ محرم	عاشوراء
١٢ ربيع الاول	المولد النبوي الشريف (ميلاد النبي محمد "ص")
١-٣ من شوال	عيد الفطر ٣ ايام
١٠-١٤ ذي الحجة	عيد الاضحى- ٤ ايام

كيفية تقديم طلب تأشيرة عمل الفيزا

ينبغي ان تنجز طلبات تاشيرة العمل في السفارات العراقية قبل المغادرة ويمكن مخاطبة الهيئة الوطنية للاستثمار لاستحصال سمة الدخول اصوليا لرجال الاعمال والمستثمرين.

يتم منح سمة دخول مباشرة" للمستثمرين ورجال الاعمال حصرا" خلال مدة اقصاها (٤٨) ساعة لغرض اكمال منح الاجازة الاستثمارية .

وبامكان رجال الاعمال والمستثمرين تقديم طلبات للحصول على سمة الدخول الى العراق الى الهيئة الوطنية للاستثمار- دائرة العلاقات العامة حصرا ومن خلال البريد الالكتروني المبين في ادناه ومن ثم ستقوم الهيئة بتسهيل حصولهم عليها من خلال ملا الاستمارة التالية :

prd@investpromo.gov.iq

***جدول رقم ١ بالنسبة لكافة الجنسيات (عربية أو أجنبية) على إن لايتم الجمع بين العرب والأجانب بنفس الجدول وإنما جدول منفصل.**

ت	الاسم الكامل	رقم الجواز	الجنسية	المهنة	اسم المشروع	عنوان المشروع	محل الاقامة داخل العراق (عنوان الفندق بالتفصيل)

***جدول رقم ٢ بالنسبة للجنسيات (الهندي – البنغلاديش) .**

ت	الاسم باللغة الانكليزية	الاسم الكامل بالعربي	رقم الجواز	الجنسية	المهنة	اسم المشروع	عنوان المشروع	محل الاقامة في العراق (عنوان الفندق بالتفصيل)

اما بالنسبة للمستثمرين الذين يقدمون للحصول على سمة دخول عن طريق هيئات المحافظات فيتم اتباع الخطوات التالية بالنسبة لهم :

١- تكون مفاتحة الهيئة بموضوع طلب منح سمات الدخول للمستثمرين ورجال الإعمال والأيدي العاملة بتوقيع رئيس هيئة استثمار المحافظة أو نائبه حصرا"وترسل النسخة الأصلية الملونة الى الهيئة الوطنية للاستثمار .

٢- تكون إعداد وأسماء الأشخاص في الكتاب بشكل واضح وبقائمة مغلقة وبتوقيع رئيس الهيئة على الكتاب وعلى القائمة المرفقة وتكون للأجانب بالانكليزية إما الجنسية (بنغلاديش – هندي) فتكتب بالانكليزية والعربية ويكتب الاسم الأول ثم اللقب في الجدول المرفق .

٣- يرسل كتاب التعهد الأصلي من قبل الشركة مختوم بختمها المعتمد وختم هيئة استثمار المحافظة المعتمد ويذكر في التعهد بعدم تسرب العمالة خارج ارض المشروع أثناء العمل وبعد انتهاء المشروع مع ذكر العدد وجنسياتهم واسم المشروع ويسلم عن طريق المعتمد إلى الهيئة الوطنية للاستثمار في بغداد.

٤- تكون نسخ الجوازات المرفقة ملونة وواضحة وبالحجم الأصلي مع مراعاة فترة صلاحية جواز السفر قبل ٦ أشهر من انتهاء الصلاحية وتكون للجنسيات(بنغلاديش – هندي) صفحتين صفحة الاسم والصورة والصفحة الثانية اسم الأب وإلام وحسب تعليمات مديرية شؤون الإقامة .

٥- يتم استيفاء مبلغ (٢٥٠٠٠) خمسة وعشرون الف دينار عراقي عن كل شخص اجنبي يطلب المستثمر استحصال سمة دخول له للعمل في اي مشروع استثماري.

٦- وتعتمد الجداول ادناه :

*جدول رقم ١ بالنسبة لكافة الجنسيات (عربية أو أجنبية) على إن لايتم الجمع بين العرب والأجانب بنفس الجدول وإنما جدول منفصل.

ت	الاسم الكامل	رقم الجواز	الجنسية	المهنة	اسم المشروع	عنوان المشروع	محل الاقامة داخل العراق (عنوان الفندق بالتفصيل)

*جدول رقم ٢ بالنسبة للجنسيات (الهندي – البنغلاديش) .

ت	الاسم باللغة الانكليزية	الاسم الكامل بالعربي	رقم الجواز	الجنسية	المهنة	اسم المشروع	عنوان المشروع	محل الاقامة في العراق (عنوان الفندق بالتفصيل)

*جدول رقم ٣ للمستثمرين حصرا" يتم منح فيزا لـ (زيارة مدتها شهر ، اعتيادية ومدتها ٣ اشهر ، ومتعددة ٦ اشهر) مع ضرورة تحديد اسم المطار (بغداد، نجف، بصرة) الذي سيتم الدخول الى البلاد من خلاله

ت	الاسم باللغة الانكليزية	الاسم الكامل بالعربي	رقم الجواز	الجنسية	المهنة	اسم المشروع	عنوان المشروع	محل الاقامة في العراق (عنوان الفندق بالتفصيل)

الخطوط الجوية العاملة في العراق :

يعمل في العراق عدد من الخطوط الجوية العراقية والعربية والعالمية والتي بالامكان الدخول الى مواقعها الالكترونية للحصول على تفاصيل الرحلات من والى العراق وهي كما يلي :

ت	الخطوط الجوية	الموقع الالكتروني
١.	العراقية	http://www.iq-airways.com
٢.	الاماراتية	http://www.emirates.com
٣.	الاردنية	http://www.rj.com/
٤.	النمساوية	http://www.austrian.com/
٥.	الاتحاد	http://www.etihad.com
٦.	القطرية	http://www.qatarairways.com
٧.	الايرانية	http://www.iranair.com
٨.	التركية	http://www.turkishairlines.com/
٩.	اللبنانية	http://www.mea.com.lb
١٠.	المصرية	http://www.egyptair.com
١١.	الشرق الاوسط	https://www.mea.com
١٢.	فلاي دبي	https://www.flydubai.com
١٣.	فلاي بغداد	http://www.flybaghdad.net

شبكات الاتصالات

يوجد العديد من الشركات الخاصة بالاتصالات والتي تقدم خدمات الاتصال والانترنت وهي ذات كفاءة جيدة :

ت	شبكة الهاتف النقال	الموقع الالكتروني
١.	زين	https://www.iq.zain.com
٢.	اسيا سيل	http://www.asiacell.com
٣.	كورك	http://www.korektel.com
٤.	اتصالنا	http://www.etisaluna.com
٥.	امنية	http://www.omnnea.com
٦.	كلمات	http://www.kalimattelecom.com

الفنادق

نوجز في ادناه بعض التفاصيل الخاصة بخمسة من الفنادق الكبرى في العراق والتي يستطيع المسافر الى البلاد التعامل معها لاغراض الاقامة او اقامة المؤتمرات والملتقيات المختلفة :

ت	الفندق	عدد الغرف	عدد القاعات	عدد المطاعم	تفاصيل الاتصال
١.	**فندق رويال توليب الرشيد**	٤٤٩ غرفة ٣٣ جناح	**٤ قاعات** - قاعة الزوراء – تتسع لـ ٨٥٠ شخص - قاعة بغداد : تتسع لـ ٨٠ شخص - القاعة الشمالية: تتسع لـ ٣٠ شخص - القاعة الجنوبية: تتسع لـ ٣٠ شخص	**٥ مطاعم** - المطعم الصيفي : يتسع لـ ١٠٠ شخص - مطعم الزاهر : يتسع لـ ٢٥٠ شخص - مطعم ريحانة: يتسع لـ ٢٠٠ شخص - مطعم الف ليلة وليلة : يتسع لـ ١٢٠ شخص - المطعم الوطني : يتسع لـ ٩٠ شخص	ت: ٠٠٩٦٤٧٧٠٠١٣٣٣٧٠ reservation@royaltulipalrasheed.com www.royaltulipalrasheed.com
٢.	**كرستال كراند عشتار**	٣٠٧	**٥ قاعات** - قاعة تموز : تسع لـ ٨٠٠ شخص - قاعة عشتار : تتسع لـ ١٠٠ شخص - قاعة كلكامش : تتسع لـ ٦٠ شخص - قاعة بغداد : تتسع لـ ١٠٠ شخص - قاعة اوروك: تتسع لـ ٧٠ شخص	**٢ مطعم** - مطعم الوركاء : يتسع لـ ٩٠ شخص - مطعم دنانير : يتسع لـ ١٠٠ شخص	شارع السعدون ، بغداد / العراق ت: ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٧١١ Cristal.grandishtar@cristalhospitality.com www.cristalhospitality.com

٣.	**فندق بابل**	٣٠٠ غرفة	- ٢ قاعة اجتماعات - صالة ضخمة تتسع لـ٦٠٠ شخص	- المقهى العربي - قصر السماء طعم خاص بالفندق يقدّم مناظر بانورامية لبغداد تمتد على ٣٦٠ درجة - مطعم شناشيل - المطعم اللبناني - مطعم أوروك الاسيوي - مقهى بهو الفندق	بغداد / الجادرية babilhotel@yahoo.com
٤.	**فندق المنصور ميليا**	١٣٥	**٦ قاعات** - قاعة قرطبة : تتسع لـ ٥٠٠ شخص - قاعة الحمراء : تتسع لـ ١٥٠ شخص - قاعة العباسي : تتسع لـ ١٥٠ شخص - قاعة الخيام : تتسع لـ ٧٠ شخص - قاعة غرناطة : تتسع لـ ٢٥ شخص - قاعة اللوبي بار : تتسع لـ ٥٠ شخص	**٥ مطاعم** - مطعم دجلة : ٢٠٠ شخص - المطعم الفرنسي : يتسع لـ ١٠٠ شخص - المطعم الايطالي : يتسع لـ ١٢٠ شخص - المطعم الصيني : يتسع لـ ٨٠ شخص - المطعم البغدادي: ٥٠ شخص	ت: ٠٠٩٦٤٧٧٠٠٢٢٠٧٧٥ mansourhotel@yahoo.com

٥.	**فندق فلسطين الدولي**	٢٧١	**٣ قاعات** - قاعة صلاح الدين : تتسع لـ ٨٥٠ شخص - قاعة جنين : تتسع لـ ١٢٠ شخص - القاعة العراقية للاجتماعات : تتسع لـ ٣٠ شخص	**مطعمين** - مطعم قطار الشرق : يتسع لـ ١٥٠ شخص - كافتريا ومطعم دجلة: يتسع لـ ١٥٩ شخص	ت: ٠٠٩٦٤٧٩٠٥١٥٥١٥٠ com.palestinehotel@yahoo.com
٦.	**فندق بغداد**	١٧٥	**قاعتان** - قاعة الاقواس – تتسع لـ ٣٠٠ شخص - قاعة دجلة : تتسع لـ ١٥٠ شخص	**مطعمين**	ت: ٠٠٩٦٤٧٧٠٨٨٢٢٠٩٠ relationsbaghdadhotel@yahoo.com